معاً نحو اليمن الحديث

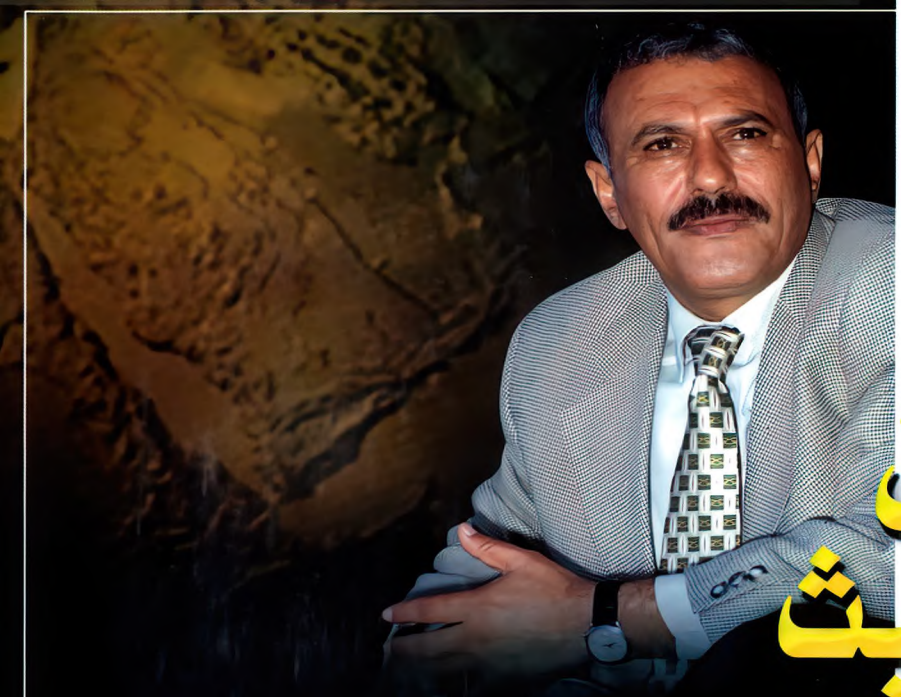

إصدار بمناسبة الذكرى الرابع عشر للوحدة اليمنية المباركة 22 مايو يتناول آراء ورؤى عدد من الشخصيات الوطنية في كيفية مساندة الأخ الرئيس لتحقيق حلم اليمن الحديث المزدهر.

خطوة بخطوة مع القائد نحو تحقيق الحلم الكبير في يمن متطور وأكثر إشراقاً

لدينا الماضي العريق

وأمامنا مستقبل مزدهر

يداً بيد مع القائد نحو تحقيق اليمن الحديث أسوة بكثير من دول العالم المتقدمة

YEMEN TIMES

إصدارات صحيفة يمن تايمز - 2004

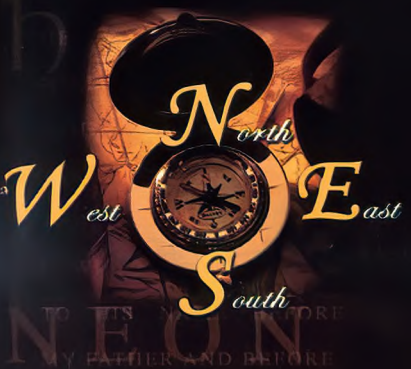

To Get

NEWS

You Can Depend on

Yemen Times

The First English Newspaper in Yemen

Founded in 1991 by Prof. Abdulaziz Al-Saqqaf

Head Office :

Tel : +967 (1) 268-661

Fax : +967 (1) 268-276

P.O.Box : 2579, Sana'a

E-mail : yementimes@yementimes.com

Website : http://www.yementimes.com

YEMEN TIMES

فخامة المشير/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

معاً مع القائد في طريق التقدم والازدهار

ونحو تحقيق اليمن الحديث

لماذا هذا الإصدار، ولماذا الآن؟

وليد عبد العزيز السقاف
رئيس التحرير
صحيفة يمن تايمز

اليوم يحتاج فخامة الرئيس علي عبد الله صالح للصادقين والوطنيين أكثر من أي وقت مضى. إننا اليوم نمر بمرحلة هامة في تاريخ اليمن حيث مضت 14 سنة منذ الوحدة اليمنية المباركة وحوالي العقد منذ تثبيتها في 7 يوليو 1994. واليوم وبعد هذه السنوات، نجد أن أمام بلدنا الحبيب الكثير من التحديات. لقد مرت بلادنا بالكثير من الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة في العشر سنوان الأخيرة، ولكن فخامة الرئيس لم يتوقف عن التركيز على الأولوية الكبرى في البلاد وهي التنمية وبناء الوطن.

والآن وقد تحقق الاستقرار في البلاد وانتهت معظم المشاكل الأمنية التي قد كانت تشكل حجر عثرة في طريق التنمية، آن الأوان للتركيز على الإصلاح والبناء. إن فخامة الرئيس يحتاج إلى الدعم والمساندة في هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى لأن الظروف الراهنة تتطلب التكاتف معه لتطوير المستوى الاقتصادي في البلاد ورفع مستوى الدخل والتخلص من الفقر والدفع في طريق التطوير والتحديث لتكون اليمن أكثر اندماجاً مع الدول الأكثر تقدماً في الجوار والمنطقة والعالم.

في عصر التكتلات التي نعيشها، يجب على رؤساء الدول أن يعملوا جاهدين للاندماج مع محيطهم والابتعاد عن العزلة وتقليص الهوة الاقتصادية بينهم وبين الدول المجاورة. ولا يمكن لذلك أن يتحقق دون أن يستعين الحكام بشعوبهم في المشورة والقول والعمل حتى تتلاحم وتتظافر الجهود في إطار بناء بلد متقدم يعيش فيه مواطنوه حياة كريمة.

وهذا الاصدار إنما هو مبادرة في سبيل التأكيد لفخامة الرئيس أننا جميعاً نقف صفاً واحداً معه في توجهه السليم للتغيير والاصلاح والانطلاق بسرعة أكبر في طريق التنمية والتقدم لتحقيق الهدف الأخير المرجو منه وهو تحويل حلم اليمن الحديث إلى حقيقة واقعة.

إن هذه المبادرة تصب في اهتمامات الشخصيات والمؤسسات اليمنية في تبني نهج يتلاءم مع أولويات الوقت الحاضر التي تندرج فيها المكاشفة والمصارحة والوضوح وكذا محاولة بناء جسر ثقة وتواصل بين القائد وشعبه.

لقد تبنت صحيفة يمن تايمز بالإضافة إلى المشاركين في هذا الدليل - سواء في الكتابة أو الإعلان - هذه الفكرة بهدف وطني يتمثل في القول للرئيس أننا سنكون يداً واحدة في التنمية والتطوير فعلينا أن نحدد معاً أولويات البناء والتنمية. إن هذه الخطوة، وإن كانت صغيرة في حجمها، هي كبيرة وواسعة في مضمونها لأنها تعطي إشارة إلى أن المجتمع المدني والإعلام الحر أصبح أكثر مسؤولية من أي عهد مضى وأصبح قادراً على تبني الأفكار الجديدة والجريئة التي تتناسب مع متطلبات العصر وتعكس الرغبة في المشاركة في البناء.

لقد تخوف عدد من المراقبين من هذا الاصدار ظناً منه انه شيئ جديد غير مألوف حيث المألوف هو أن تقوم الصحيفة وصحف أخرى بإصدار كتيبات تستعرض الانجازات في الماضي بالارقام والصور وغيرها. ولكن هذه المرة، رأينا أن نكون أكثر تطلعاً للمستقبل لطرح رأي يكون له أثراً إيجابياً في صنع القرار السياسي الذي من شأنه أن يساهم في دعم التنمية وتحقيق نمو أفضل.

ومن جانب آخر، انتقد مشروع الاصدار البعض الآخر ظناً منهم أن مساندتنا للرئيس من أجل التنمية إنما هي عملية تبجيل ومدح ومجاملة للرئيس من أجل مصالح ضيقة. فقد فهم بعضهم أنه عبارة عن وسيلة للتمجيد ليس إلا وقد استغربوا أن يصدر شيئ من ذلك من مؤسسة عرفت بمصداقيتها واستقلاليتها. والحمد لله أن الصورة قد اتضحت اليوم والاصدار بين أيديهم ليؤكد لهم أن نهج الصحيفة وهدفها لم يتغير حيث أن الصحافة المسؤولة ليست تلك التي تنتقد في كل وقت وحين بسبب وبغير سبب، بل التي تنتقد الخطوات السلبية وتساند الخطوات الايجابية ومنها التوجه الحكيم للرئيس في التركيز على التنمية والتطوير.

لا شك أن الرئيس يعلم أن الصحيفة قد تأسست على منهج وطني صادق على يد د. عبد العزيز السقاف الذي كان يؤمن بأهمية إشراك الصادقين واصحاب الكفاءات من أبناء الوطن في أداء أدوارهم وتسلم جزءاً هاماً من مسؤولية البناء والتطوير. لأن هؤلاء هم الذين سوف يشكلون بدون أي شك التحول الجذري في مستقبل اليمن إلى دولة حديثة مزدهرة ومتقدمة. قد تكون الظروف في الماضي قد أدت إلى تهميشهم، ولكنهم اليوم هم طوق النجاة وعماد المستقبل.

اليمن تعج بالعشرات والمئات والالاف من هؤلاء المواطنين الشرفاء المؤهلين في مجالاتهم المختلفة والذين ليس لهم هم أو غرض إلا المساهمة في بناء اليمن الحديث. هنالك المئات من اليمنيين الذين يراسلون الصحيفة عبر موقع الصحيفة في الإنترنت مطالبين بأن يكون لهم دوراً فاعلاً في البناء وذلك عبر تطبيق أفكارهم النيرة المبنية على أسس علمية وكفاءات وخبرات اكتسبوها في الخارج ويريدون استخدامها لبناء وطنهم. هنالك أيضا الآلاف من اليمنيين المخلصين لبلدهم والذين يريدون أن يسخروا امكانياتهم لخدمة اليمن وازدهاره. كل ما يطلبه هؤلاء هو أن يقوموا بتوضيح نقاط الضعف والعمل على إصلاح أمور البلد في كافة المجالات وبمساندة من الرئيس والحكومة والقوى الخيرة في البلاد. جميعهم يطمحون لتحويل اليمن إلى بلد متطور يحضن مواطنين متعلمين ومنتجين، يريدون بلداً ببنى تحتية قوية، بقضاء مستقل ونزيه، وبصفات الدول المتقدمة في كافة المجالات.

عند النظر إلى الدول الأسرع نمواً في المنطقة، تصيب المواطن اليمني الغيور الغبطة من هذه الدول حيث يعلمو أن اليمن لديها موارد طبيعية ومميزات جغرافية ومناخية وسياحية هائلة تضاهي في بعض الأحيان تلك التي في الدول الأكثر تقدماً، ولكنها بالرغم من هذا لم تصل إلى سرعة التطور المنشودة.

الإحساس الوطني الذي يوحي بأنه لا بد من المشاركة في البناء والتحديث هو شعور يجب أن نفخر به ونستغله الاستغلال الأمثل. إننا على ثقة بأن الرئيس سيستغل هذا النداء لفتح قناة وصل مباشرة وخاصة مع هؤلاء الأشخاص لعلمه بأنهم لن يحصلوا على أي مكسب من وراء هذه المبادرة غير إرضاء ضمائرهم في توصيل الرسالة إلى الرئيس ليتخذ اللازم.

أتمنى أن تصل هذه الرسالة إلى الرئيس ليعرف من هو المواطن المخلص حتى يعمل ما من شأنه رفع اليمن وتحويل بلدنا إلى بلد حديث ومتطور. ونعاهده أن نكون سنداً دائماً له وهو على نهج البناء والتطوير.

YEMEN TIMES

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

هذا الدليل من اصدارت يمن تايمز مايو 2004

الإعداد
مؤسسة يمن تايمز للصحافة والطباعة والنشر
ت 268661 - صنعاء

التصميم والإخراج الفني
يمن تايمز بالتعاون مع النخبة للاعلان
(بلال الوشلي)

رسالة للأخ الرئيس

فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

نحييكم بأفضل تحية وندعو الله أن يحفظكم كذخر لهذا الوطن وهذه الأمة، متمنين لكم دوام الصحة والسعادة وبعد...

إننا نحن المشاركون في هذا الإصدار، نعبر لكم عن تقديرنا العالي للمنهج الذي اتبعتموه في التركيز على التنمية الاقتصادية والديمقراطية ونشد على أيديكم من أجل بناء اليمن الحديث.

لقد قمتم في الكثير من المناسبات بالتركيز في خطاباتكم على التنمية والبناء والتطوير، وهذا ليس غريب عليكم حيث قد قمتم بتحقيق الاستقرار والوحدة في اليمن الموحد، وتوليتم مقاليد الأمور بحكمة ورصانة، واشركتم كافة فئات الشعب في القرار والبناء والتنمية عبر دعمكم الحثيث لدعم الديمقراطية على أسس الحرية وحقوق الإنسان.

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نعبر لكم عن تكاتفنا معكم ومساندتنا لكم في هذا التوجه الوطني الخيّر. كما نتعهد بأن نكون يداً واحدة معكم في بناء اليمن الحديث الذي يطمح له أبناؤه في الداخل والخارج، حيث أننا سنكون عند حسن ظنكم فينا في إبداء المشورة وإعطاء النصيحة في تحديد الأولويات للتنمية والتطوير وذلك رغبة منا في مساندة خطاكم الحثيثة في سبيل تحقيق الرفعة والازدهار لهذا البلد الطيب.

وفقكم الله إلى خير ما يحب ويرضى وسدد خطاكم في طريق الفلاح...

المشاركون في هذا الإصدار

يدا بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

الإرادة السياسية للتغيير هي مفتاح المستقبل

د. عبد العزيز الترب*

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

تتوالى دعوات الاصلاح من الخارج والداخل وفي اعتقادي فإن مبادرات الاصلاح لا تخيف فهي عملية مستمرة لا تتوقف سواء كان اصلاحاً اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً وإنه من الضروري توفير كل الامكانات للاصلاح من خلال خطوات تضع مصلحة الشعب في المقام الأول. إن الاصلاح لا يتحقق في يوم وليلة وسوف تتحمل الشعوب تبعاته الايجابية والسلبية.

نحن الآن نحتفل بأربعة عشر عام منذ تحقيق الوحدة في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ كما سنحتفل قريباً بعشر سنوات منذ تعزيزها بعد حرب ١٩٩٤. لذا، فإن الاصلاحات ملحّة وتحتاج إلى إرادة سياسية، وقد أعلن الرئيس في العديد من المناسبات بأنه سيشعل ثورة ضد الفساد حتى يتم إرساء دولة النظام والقانون في اليمن الحديث، لذا فإنه وبلا شك سوف يقوم أفراد الشعب بالسير معه في هذا الاتجاه.

الأولويات

محاربة الفساد والبطالة والرشوة هما من الأولويات، وكذلك الاهتمام بالأمن والسياحة والاستثمار وتشجيع الصادرات. هذه هي الاسس لبرنامج الاصلاحات التي يجب أن تبدأ بقرارات شجاعة لإحالة عدد من الشخصيات إلى التقاعد مع التكريم وفتح ملفات الفساد وإحالتها جميعاً للقضاء لمحاسبة كل وزير ومحافظ ووكيل ورئيس مصلحة أو مؤسسة ثبت تورطهم في الفساد.

على الرئيس أن يكشف أقنعة من يقف وراء عمليات التلاعب وتجاوز القانون وعلى من لا يريد التحديث والتطوير. وبلا شك فإن جميع المفاتيح هي بيد الرئيس وهو الأمر الذي لا يختلف عليه إثنان فهو القادر على ذلك شريطة تجاوزه الطاقم التقليدي الذي لا يترجم طموحاته إلى أفعال.

إن الفرصة ما زالت سانحة أمامنا لكي نبني سياسات على أسس موضوعية، تتعامل مع المعلومات والافكار وتحدد الاتجاه الذي نسير فيه أو نحوه من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة ووقف حالة التدهور العام.

الملفات الساخنة

الرئيس أمامه ملفات ساخنة وعليه أن يبدأ بملف المنطقة الحرة وتشكيل مجلس لإدارتها وأن يكون لكل ملف ساخن شهراً كاملاً من العمل والاجتماعات تترجم إلى ورش عمل ويكون عام ٢٠٠٥ عام الادارة الحديثة والتغييرات حتى تتنافس الكوادر المؤهلة وكذا رجال المال والأعمال والمحافظات من أجل رفعة المجتمع.

اليمن تمتلك ميزات كبيرة للاستثمار في أكثر من قطاع إلا أنها ستكون عاجزة عن ذلك في حالة عدم توفر الأمان والاستقرار. هنالك بلا شك تأييد شعبي لمبادرات الرئيس في الاصلاحات وما عليه إلا البدء في محاربة الفساد بجرءة وتحقيق العدالة وتجاوز أهل الثقة إلى أهل الخبرة.

التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو البطالة وما يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة.

ولكي تكتمل الجهود في التخفيف من حدة مشكلة البطالة لا بد من زيادة الاعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب إعداد متزايدة من القوى العاملة وتكثيف الجهود لتغيير المفاهيم الاجتماعية القائمة على تفضيل العمل الحكومي، خاصة وقد زاد تضخم الجهاز الحكومي.

لذا، فإني أدعو الرئيس التوجيه لمساعدة رجال

المال والأعمال لفتح أسواق في الخارج للسلع والمنتجات والخدمات المنتجة محلياً وإيجاد حوافز للتشغيل.

من أين يبدأ الرئيس

هذا هو السؤال الأهم: "من أين يبدأ الرئيس برنامجه ومتى؟" أولاً أؤكد على أنه لا بد من البدء سريعاً حتى نسكت الاصوات التي تؤيد البرامج الخارجية للاصلاح. لا بد أن يستمع الرئيس لملاحظات عامة الناس في قضاياهم وكذا هموم كل قطاع على حده ويقوم بالزيارات المفاجئة لأنها تكشف الكثير من النواقص في الوزارات والمرافق الحكومية.

لا بد من أن يرفع الرئيس شعار المشاركة "أحكم معنا، خطط معنا، نفذ معنا" حتى يشعر الجميع بأن مهمة الجهاد الأكبر ؟ التنمية ؟ هي مسؤولية الجميع.

إن الدماء الجديدة والمؤهلة والمجربة هي أساس بناء الشعوب لأن الفساد والرشوة والمحسوبيات -على الرغم من كل التبريرات التي يسوقها البعض ؟ هي تدمير لكيان المجتمع.

لنكن يداً واحدة من أجل التنمية

لكن جميعاً مع الرئيس القائد يداً واحدة ونطالبه مع الاحتفالات بالذكرى الرابعة عشر للوحدة اليمنية بتدشين حملته في مكافحة الفساد وإرساء أسس اليمن الحديث - دولة النظام والقانون.

إن احتفالات هذا العام بمرور ١٤ عام على الوحدة المباركة وبمرور عقد على تثبيت الوحدة في ٧ يوليو ينبغي أن تتضمن إجراءات ملموسة تعزز الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية ومن خلال إجراءات صارمة معتمدة على النظام والقانون بعيداً عن المجاملات السياسية والوجاهات التي لا تخدم الاستقرار والتقدم والتنمية.

على الرئيس أيضاً إغلاق ملف ملاحقة الصحفيين واعتقالهم وإلغاء جزاء الحبس للصحفيين وعليه أن يسمع ويتحقق مما يتم نشره في الصحافة. هذه هي مداخل الديمقراطية التي تأتي عبر الاستماع إلى الآخر مهما كانت النتائج ومهما كانت الآراء متباينة. إن ضريبة الديمقراطية هي الاستماع للآخر.

إضافة إلى ذلك، فإن حوافز الصادرات وإلغاء كافة العوائق في طريق المستثمرين سيساعد كثيراً في دفع عجلة التنمية ولا سيما في قطاعات كالذهب والخضار والفواكه والذهب الأبيض (القطن) الذي كانت اليمن تصدره كقطن طويل التيلة الممتاز الذي كانت تنتجه ثلاث دول عربية هي مصر والسودان واليمن. ولكنه اختفى منذ زمن ولا بد من إعادة إيجاد لجنة (Board Cotton) لانتاج وتسويقه. وإضافة إلى ذلك، علينا تخصيص وزارة مستقلة للسياحة ولنبدأ بوزير دولة للسياحة.

على كل حال، فإن على اليمن عمل الكثير من أجل التنمية ولا سيما تشجيع الاستثمارات خاصةً في هذا العصر الذي يشهد منافسة لا مثيل لها في توفير المناخات الملائمة وإلغاء كافة المعوقات الاقتصادية للنهوض على كافة المستويات.

إن الأمر هو بلا شك بيد فخامة الرئيس. وبحكمته يستطيع تحقيق الإرادة السياسية للتغيير التي ستخلق وطناً مزدهراً وستبني اليمن الحديث الذي طالما حلمنا به جميعاً.

---

* د. عبد العزيز الترب خبير اقتصادي وسياسي يمني معروف على مستوى الوطن العربي والعالم حيث شغل الكثير من المناصب داخلياً وخارجياً ويعتبر من الكفاءات العربية المتميزة في مجال التنظيم والادارة. د. الترب حالياً يشغل عدد من المواقع ومنها رئيس الاتحاد العربي للتنمية الادارية (AFAD)، رئيس المجموعة العربية للاستثمار والتنمية (AGID) الرئيس الاقليمي للبلاد العربية بالجمعية الاوروبية للتسويق والتنمية (EMPA) ورئيس المجموعة الدولية للتنظيم والادارة (IGOM).

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

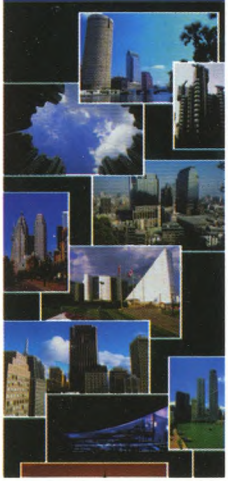

أولويات التنمية والبناء والتطوير

يدا بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

عند محاولة التعرف على الاجراءات التي حققت النمو الاقتصادي والتقني الكبير في دول كثيرة كانت متأخرة اقتصادياً ولكن نهضت نهضة كبيرة ومذهلة بعد العمل بهذه الاجراءات (مثال ذلك دول شرق آسيا - النمور الأسيوية) نجد أن هنالك بعض الخطوات التي قد تشكل بداية إنطلاق للتطوير في اليمن وهي كالتالي:

أولاً: الاستثمار في الانسان

الاستثمار في الإنسان ضروري عبر منحه حقوقه في التعليم راقي النوعية وتدريبه وتأهيله وتعريفه بحقوقه المدنية والسياسة وغيرها وبث روح الديمقراطية واحترام الرأي الآخر منذ الطفولة عبر المناهج الدراسية التي تشجع الاهتمام بالوقت والالتزام بالمواعيد وتحويل الثقافية وتنفيذ برامج محو الأمية وضمان حرية التعبير للمواطن وتحريره من القيود التي قد تقوض إبداعاته وانطلاقاته إلى آفاق وسيعة في العلم والعمل والانتاج. وتمكين الانسان من الانخراط في فعاليات المجتمع المدني الواسعة لكي يتم أخذ رأيه في الاعتبار من قبل الحكومات. دعم مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ثانياً : تأسيس دولة النظام والقانون

يكون تطبيق النظام والقانون بواسطة الهيئات التنفيذية التي تلتزم بالمعايير الضرورية المتبعة بحسب الدستور والقانون. كما من الضرورة لتطبيق النظام والقانون بشكل مثالي إنشاء نظام قضائي مستقل ونزيه وفعال يتواكب مع متطلبات العصر عليه الحسم في القضايا بسرعة عبر تطبيق النظام والقانون والدستور على الجميع دون استثناء. وقد يكون من الضروري فصل السلطة القضائية عن التنفيذية في حالة تعثر إيجاد قضاء مستقل ونزيه مبنى على قدرات القضاة وأمانتهم وخاصة في محاسبة الفساد في إطار السلطة التنفيذية.

ثالثاً: مؤسسية الدولة

المؤسسات في الدولة أساسية حيث يجب أن تكون المؤسسات حكومية مبنية على قدرات وكفاءات من دماء جديدة ومؤهلة يتم تعيينها وتحفيزها بمرتبات مجزية بشكل يتناسب مع أهمية الجهة التي يعملون لها. على الوزراء والمسؤولين في المرافق الحكومية أن يكونوا الأجدر في مؤسساتهم والأكثر حرصاً على اداء أعمالها وتوظيف الكوادر المؤهلة وتثبيت الأنظمة الداخلية التي يتم احترامها والعمل بها.

تقليص الفساد واقتلاع مسبباته التي تفسد الموظفين وتؤدي إلى كفاءة ضعيفة للمؤسسات الحكومية في أداء أعمالها. ويتم إيجاد مراكز مراقبة مستقلة مباشرة على الأداء العام لجميع الهيئات وإنشاء مراكز مستقلة لاستقبال شكاوي المواطنين وملاحظاتهم على سير العمل والمعاملة من قبل القائمين على هذه الجهات الرسمية. على المؤسسات الحكومية الحرص على الوضوح في التعامل عبر اقتلاع منابع الفساد وذلك عبر توضيح المتطلبات لإجراء معاملات المواطنين بشكل مفصل ودقيق مع وجود هيئات استشارية لذلك.

رابعاً: إنجاح المستثمر

إن إنجاح المستثمر ضروري لتحقيق مستوى عالي من الاستثمار الداخلي والتركيز على الاستثمار الوطني وتخفيض الاعتماد على الاقتراض من الخارج حيث على رجال الأعمال أن يقوموا بضخ أموال أكثر للاستثمار داخلياً وهذا يتطلب الاعتماد على البنى التحتية الموجودة والقوى العاملة الكفؤة الموجودة. وهذا معناه إيجاد المناخ والبيئة الملائمين للإستثمار وضخ الاموال لإنشاء المصانع، الشركات التجارية، محال السوبر ماركت الكبرى، مراكز التسوق، الاستثمارات المتنوعة الأخرى.

وعلى الدولة توفير المناخ الإستثماري الملائم للاستثمارات مع إعفاء المستثمرين من الضرائب والجمارك وغيرها من الامور التي تعيق الاستثمار وتشكيل لجان متابعة وتواصل مع المستثمرين لضمان رضاهم عن التسهيلات وعدم إطالة أمد القضايا في المحاكم التجارية التي يجب أن تكون خالية من الفساد وفيها قضاة مؤهلين قادرين على استيعاب متطلبات المستثمر وسرعة العمل على حل القضايا مع التأكد من تنفيذ الأحكام بصرامة وحزم. وتفعيل السوق الحرة يجب أن يكون من الاولويات حيث سيثبت نجاحه قدرة اليمن على استقطاب الاستثمار. كما على الدولة تقليص

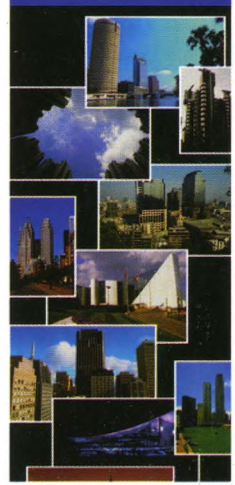

المتسببات في تذبذب أسعار الصرف والعمل على تثبيت قيمة صرف العملة مع العملات الصعبة في كافة الأحوال لطمئنة المستثمرين على استثماراتهم والمواطنين على أموالهم في البنوك ولتخفيف أعباء إعادة تسعير المستلزمات والسلع.

وعلى الدولة تشجيع المستثمرين والمنتجين على التصدير للخارج وذلك عبر تشجيع التصدير بالتسهيلات الادارية وتخفيف الإجراءات الروتينية التي تعيق سرعة المعاملات التجارية الداخلية والدولية. وحتى يتحقق ذلك لا بد من نقل الاولية من الزراعة إلى الصناعة لإحداث طفرة في حجم الانتاج والدخل والارباح في القرى والمدن كما حدث في معظم بلدان العالم التي تحولت من الزراعة إلى الزراعة الصناعة والتجارة والعمل على توفير المناخ الملاءم للقرويين لتدريبهم وإشراكهم في العمل الصناعي أو أن يمنحوا الوسائل التقنية والتدريب حتى ينتجوا محاصيلهم بكميات تجارية.

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

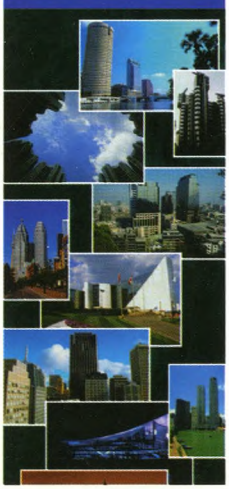

المطلوب من أجل التنمية المستدامة

الاستثمار في الإنسان

يؤدي ذلك لإنتاج أجيال متعلمة ومنتجة وواعية تحترم القانون مما يسهم في التنمية الشاملة

تثبيت النظام والقانون

وهذا بدوره سيساهم في تكافؤ الفرص وتفضيل الكفاءة على الولاء واستتباب الأمن والعدل

مؤسسية الدولة

دولة المؤسسات هي التي تمنع الفساد وترعى الاقتصاد وتحمي المستثمر وتدعم التنمية

إنجاح المستثمر

إنجاح المستثمر يعني توفير وظائف ورفع معدل دخل المواطن والدولة

* لقد أثبت علمياً وبالتجربة أنه من أجل الحصول على أفضل النتائج يجب العمل بجميع هذه الاولويات في وقت واحد حيث أن كل عنصر منها يؤثر على الآخر وجميعها يزيد من سرعة النمو والتطوير...

الإستثمار في الانسان

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

لا شك أن الانسان هو الأساس في نهوض وتقدم الأمم. وفي حالة إهمال الانسان والنتقاص من حقوقه واهمال مقومات حياته، فإنه سيتأخر ويؤخر معه جيلاً كاملاً، مما سيؤدي بالتالي إلى تأخر الأمة وعدم قدرتها على مواكبة الدول الأخرى.

لقد خلق الله الانسان حراً مكرماً معززاً ودين الاسلام قد أولى أهمية كبرى لحياة الإنسان وحرمة عرضه وماله كون الإنسان له تقدير عالي عند الله، فكيف عند بني البشر؟ واليمن كبقية بلدان العالم مقترن تطورها بمدى الاهتمام بالإنسان اليمني. لذا، فإن الاستثمار في الانسان اليمني هو استثمار في مستقبل البلاد ونهضتها. الاستثمار في المواطن اليمني يعتبر الأساس والأولوية الأولى على حساب كل شيئ آخر من أجل النهوض باليمن ككل. فإذا إعطي المواطن كامل حقوقه المادية والمعنوية، أصبح قادراً على العطاء والانتاج، مما سيعكس نفسه في مستوى انتاج الشعب عامة ومما سيؤدي إلى ثورة تنموية شاملة في كافي مناحي الحياة.

وبالتالي فإن علينا أن تستثمر في الانسان اليمني في النواحي التالية:

1- التعليم
2- الصحة
3- الحياة الكريمة
4- حقوق المرأة
5- الحرية والممارسة الديمقراطية
6- إعادة العقول المهاجرة

أولاً - التعليم

ليس مستغرباً أن يكون التعليم هو أول ما استثمرت فيه جميع الدول التي كانت في يوم ما نامية وأصبحت اليوم في مصاف الدول المتقدمة. ومن الملفت للنظر أن ديننا الاسلامي اهتم بالتعليم بشكل كبير جداً واعطاه الاولية بإنزال أول كلمة من القرآن الكريم "إقرأ".

التعليم هو أساس لأي تطوير أو نجاح كونه مرتبط بجيل وأمة ومستقبل. فهو الذي يعطي المواطنين القدرة على الابداع والحصول على مؤهلات تمنحهم فرصة أكبر في التنمية والبناء. الأطفال هم عماد المستقبل، وإذا أردنا تحويل اليمن إلى دولة حديثة، فلا محالة من البدء بالأطفال بتربيتهم ومنحهم التعليم الأساسي والثانوي المجاني.

وفي ظروف اليمن الحالية، وبمعدل أمية يفوق 50٪، فإن أولويات التنمية يجب أن يكون التعليم.

يجب على التعليم أن يكون إلزامياً ومجاناً ومتوفراً لجميع الأجيال في كل أرجاء اليمن. وعلى الحكومة أن تتأكد من تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية السنوية للدولة للتعليم. كثير من الدول التي تقدمت بشكل هائل في العقدين الأخيرين قامت بتخصيص نسب هائلة للتعليم قد تتجاوز في بعض الظروف 40٪. فاليمن مطالبة بأن تسعى لرفع نسبة الميزانية المخصصة للتعليم والتأكد من كيفية صرف هذه الأموال حتى يتم عكسها في الواقع.

ومن الاهمية بمكان التركيز على نوعية التعليم حيث يجب أن يكون التعليم الراقي المستوى الذي يتناسب مع متطلبات العصر واحتياجات البلد.

بالإضافة إلى التعليم الاساسي والثانوي، فإن التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني أيضاً في غاية من الأهمية حيث يجب تكريس كافة الوسائل لدعم تأسيس مؤسسات تعليمية في هذا الإطار وتنفيذ برامج متعلقة بتوسيع التعليم للمناطق النائية ودعم المستثمرين في بدء مشاريع تعليمية وتدريب مهني لتوفير العمالة الماهرة وتخفيف حدة البطالة.

هذا هو عصر العلم والبحث العلمي، والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا أصبح مقياس القوة الاقتصادية للدول. ومن الأمثلة العديدة هو عدم استطاعة جيش من 100،000 جندي مثلاً أن يتصدى لقنبلة أو صاروخ موجه بأحدث تقنيات الليزر تم اختراعها من قبل عالم واحد. في هذا العصر العبرة في الكيف وليس الكم، والكيف يتم تطويره بالعمل والمعرفة لا بالسلاح والذخيرة والقوة العسكرية المحضة. لذا وجب على الدول النامية تحويل معظم ميزانياتها العسكرية إلى التعليم والبحث العلمي لضمان مستقبل الأعوام القادمة لا سيما في انعدام التكافؤ العسكري مع الدول المتطورة على كل حال.

محو الأمية يجب أن يسير أيضاً بخطى حثيثة لمنح الجميع الفرصة للتعلم والمساهمة في التنمية.

ثانياً - الصحة:

لا شك أن شعباً منهكاً صحياً يعاني من الامراض المختلفة ويعيش في ظل ظروف ليست بها خدمات صحية كافية وهذا يشكل عقبة في طريق التقدم والازدهار. فجميع مؤشرات اليمن تدل على أن المستوى الصحي للمواطن اليمني متدنية جداً بمقارنة جميع دول العالم بإستثناء بعض الدول الإفريقية. وهذا مؤشر خطير يدل على ضرورة التحرك السريع لتخصيص نسبة أكبر من ميزانية الدولة السنوية للقطاع الصحي والتي هي في غاية التواضع في الوقت الراهن.

إن انعدام المراكز الصحية المهيئة بالمستلزمات الضرورية في المناطق النائية وكذا الاهمال والفساد المستشري في عدد من الهيئات الصحية الحكومية في المدن الرئيسية قد انعكس سلباً على مستوى الصحة لدى المواطنين، مما أدى إلى متوسط عمر متدني وإنتاج قليل مقارنة ببقية دول العالم. إن الاستثمار في صحة المواطن اليمني هو حافز للتنمية والانتاج وبالتالي فهو يشكل أساس للتطور والنمو.

ثالثاً - الحياة الكريمة

من اهم حقوق الإنسان التي تعبر عن انسانيته هو الحق في الحياة الكريمة. فما من شك أن الانسان الذي لا يجد حياةً كريمة سوف يفقد قدرته في الانتاج وفي العطاء وفي الابداع، وسيتحول من منتج ومساهم في التنمية إلى عبء وعالة على البلد. هذا يبدو جلياً في الكثير من حالات الفقر المشاهدة في أنحاء كثيرة من الجمهورية، فكثير ممن لا يجدون عائلاً يلجؤون إلى شد الحزام على البطون أو التوسل يصبحون في نفس الوقت غير قادرين على الافادة في محيطهم وغير منتجين لمجتمعاتهم.

على الدولة تفعيل نظام التأمين والرعاية الاجتماعية عبر الحصول على التدريب والمعونة التقنية والمادية من الداخل والخارج لإنشاء مراكز تضمن للمواطنين الفقراء الحياة الكريمة حيث تقوم بتعليمهم الحرف اليدوية وتدريبهم بالإضافة إلى تعليمهم وتعريفهم بدورهم الحيوي في المجتمع. ويمكنها أيضاً أن تكون مراكز رياضية تبعد الشباب عن تناول القات وصرفهم عن العادات السيئة لإعادة تأهيلهم في مجتمعاتهم وإعادتهم إليها كأعضاء فاعلين ومنتجين.

رابعاً - حقوق المرأة

ما من شك أن المرأة هي نصف المجتمع الأكثر أهمية في مرحلة التنمية والبناء لأنها الموجه لأطفالها والقائمة على تربيتهم. على الحكومة اليمنية أن تعط المرأة حقها وأكثر من حقها في التعليم والعمل

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

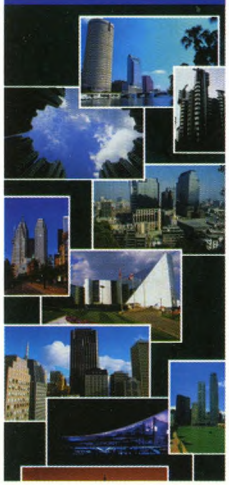

والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية على كافة الصعد والمستويات. لا بد للحكومة أن تتخذ إجراءات أكثر حزماً للتخلص من الآلاف من حالات اهانة وسوء معاملة المرأة وممارسة العنف ضدها. هذه الأمور تأتي من عهود غابرة بناء على تقاليد هدامة تسيء إلى مكانة اليمن وتؤثر سلباً على مستقبله.

لقد تم اكتشاف عبر البحوث في دول متنوعة من العالم أن المرأة أكثر حرصاً على أداء واجباتها وإتمام أعمالها بالشكل المطلوب دون حاجة كبيرة للمتابعة والمراقبة. بعكس الرجل الذي كثيراً ما يقصر في أعماله. قد يكون ذلك لرغبة داخلية في المرأة لإثبات الذات، ولكنها في النهاية انعكاس طيب لإمكانيات المرأة وقدراتها. لذا لا بد من التركيز على منح المرأة حقوقها حتى تتمكن اليمن من النهوض بمجتمعها بشكل عام فلا يمكن للمجتمع أن يتطور ونصفه ما زال متأخراً.

خامساً - الحرية والديمقراطية:

لقد أثبت التقرير الأخير للتنمية الانسانية العربية بأن الانسان المكبل والمحروم من حريته وحقوقه هو إنسان أقل انتاجاً وتفاعلاً وابداعاً. الحرية ولدت مع الانسان وإن انتزاعها إنما يؤثر في قدراته وإمكانياته ويحرم بلده ومجتمعه من الابداعات والقدرات التي كان يمكن ان يساهم بها.

وبحمد الله، فإن الانسان اليمني يتمتع بحرية كبيرة ويمارس حقه الديمقراطي بشكل جيد، ولكن هنالك الكثير من العقبات التي تمنعه من الابداع والمشاركة في البناء ومنها الحواجز التي توضع أحياناً بين المواطنين وقوادهم والهوة التي تتسع مع ممارسات قمعية يتخذها بعض اصحاب النفوذ ضد غيرهم. وهذا يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع، ويؤدي إلى فقدان القدرة على المبادرة والانطلاق خوفاً من ردة الفعل.

والممارسة الديمقراطية مرتكزة على أهمية تولي الشعب حكم نفسه بنفسه ويكون ذلك باختيار من يمثله في البرلمانات وفي قيادة البلاد، وفي تعرض الممارسة الديمقراطية في الانتخاب إلى التزوير أو المغالطة، لم يستطع المواطن ممارسة حقه. وفي هذه الحالة فلا يعمل الممثلون الغير شرعيون للشعب على إجراء الاصلاحات والتنمية التي تساهم في رفعة شأن المواطن بل يعملون على تبجيل وإسعاد القادة الذين منحوهم النفوذ والكراسي برغم أنف شعوبهم، وهذا سيؤدي إلى إهمال التنمية الاقتصادية والعمل على تلبية احتياجات الشعوب والانصراف إلى المصالح الشخصية وأمور أخرى. لا شك أن الديمقراطية المطبقة قولاً وعملاً بروح شفافية وإخلاص ركيزة من ركائز التنمية الشاملة.

سادساً - إعادة العقول المهاجرة:

حتى تزدهر اليمن يجب أن يتم الاستثمار في الانسان اليمني في مجالات التعليم والصحة والمرأة والحرية وعبر منحه حياة كريمة. وذلك لأن هذه المقومات جميعاً أساسية لخلق الانسان المنتج والمبدع الذي سوف يقفز ببلده إلى الأمام. هذا ما فعلته دول العالم المختلفة خلال حقبات التاريخ وكانت نظرية بناء الانسان دائماً هي القاعدة الأنجح في بناء الدول، وخير مثال على ذلك دول غرب أوروبا، دول شرق آسيا ودول أمريكا الشمالية التي تعتبر الإنسان أغلى ما لديها ولا تفرط فيه أبداً مهما حدث، بل تقوم باستقطاب العقول من أنحاء العالم المختلفة ولا سيما الدول العربية التي لا تعير الانسان الاهمية التي يستحقها، مما يؤدي إلى تهجير العقول للخارج وتحويل جميع المؤهلين والمتخصصين إلى دول متقدمة تستخدمهم لتطوير صناعاتها ومستواها العلمي والتقني والتنموي، بينما تبقى في البلدان النامية الأغلبية غير المؤهلة والتي قد لا تهتم الدولة بالقدر الكافي بتطويرها. وهذا بالتالي يؤدي إلى كساد تنموي ويعمق الهوة بين هذه الدول والدول المتقدمة.

لذا، من الأهمية بمكان أن تقوم اليمن بإعادة هذه العقول المهاجرة عبر توفير المناخ الملائم لها وتفضيلها على غيرها في قيادة المؤسسات التي تحتاج إلى مؤهلين قادرين على عمل التغييرات اللازمة. وهذا معناه تحويل مبدأ الولاءة إلى الكفاءة في عمليات التوظيف والتشجيع والمساندة.

عندما تتوقع هجرة العقول للخارج، وتعود العقول المهاجرة، يمكن لنا جميعاً أن نتنفس الصعداء ونبشر بمستقبل واعد بالخير والازدهار.

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

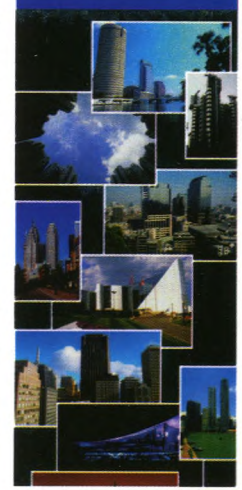

النظام والقانون

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

من أهم مقومات الدولة الحديثة أن تكون مبنية على النظام والقانون وأن يسودها الاستقرار السياسي المثبت بالدستور والقوانين السارية. حتى يتم هذا يجب أن يحترم جميع المواطنين فيها النظام والقانون لعلمهم بأن اللوائح والقوانين يتم تنفيذها ومن يخالفها يتعرض للحساب. وهذا يتطلب عملاً متقناً من قبل الجهات التنفيذية والقضائية ويتطلب وعياً في المجتمع. ودولة النظام والقانون تحتاج لعدد من المقومات وهي:

1- إبراز القدوة الحسنة

2- إستقلالية القضاء وكفاءته

3- نشر الوعي

أولاً إبراز القدوة الحسنة

كما يقال، فإن فاقد الشيئ لا يمكن أن يعطيه. لذا فلا يمكن أن يتم تأسيس دولة النظام والقانون التي فيها الصغير والكبير والقانون والقوي والضعيف سواسية أمام القانون إلا إذا كان القائمون على التحقق من القانون وتطبيقه هم أول من يفعل ذلك. أي بمعنى أنه لا بد من أن يكون القادة والحكومات وأصحاب القرار والنفوذ هم أول من يلتزم بالقانون والدستور.

كثيراً ما يتم تجاوز المواطنين العاديين للنظام لعلمهم أن القائمين عليهم من وزراء ومدراء يخرقونه وذلك لأن هذا الخرق من قبل المسؤولين يعتبر عملاً يقتدي به الآخرون ويقلدونه في كل حين. وفي حالة رغبة السلطات تطبيق القانون عليهم، يجدون ردة فعل غاضبة تدعي الظلم لعدم تطبيق القانون على الجميع، خاصةً وأن القوانين واضحة وجلية في المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. فلماذا إذاً يتم استثناء البعض دون الآخر.

في الجمهورية اليمنية هذه المشكلة جلية في الكثير من المظاهر اليومية، فكثير من الأحيان نجد مسلحين من رجال القبائل يتمشون بأسلحتهم في أرجاء متفرقة من المدينة وعند محاولة التعرف على سبب عدم مبالاتهم بقانون منع حمل السلاح يوضحون أن القانون لا يسري عليهم لأنهم مرافقون للشيخ فلان. كما نرى في أحيان كثيرة أن سيارات الجيش والشرطة هي التي تخالف الإشارات المرورية ويتحسر شرطي المرور على ذلك حيث يحاول حفظ الرقم وكتابته بعد مرور السيارة من خشية أن يتعرض للأذي من أصحابها. كما أن هنالك الكثير من المعاملات الحكومية التي تتجاوز النظام بسبب علاقة الوزير أو المسؤول بالشخص الفلاني أو لنفوذه، إلخ. وهنالك من هذه الحالات ما يندى لها الجبين.

لماذا لا يقوم الرئيس بردع هذه المخالفات؟

هنالك العديد من الوسائل والطرق لكشف المخالفين للقانون والنظام ومحاسبتهم، ولو بشكل توبيخ. هنالك إمكانية ردع هؤلاء بواسطة الإعلام والدعاية. هنالك وسائل كثيرة ومتنوعة يمكن بواسطتها رفع

مستوى الوعي لدى العامة وتعريفهم بأن هؤلاء المخالفون وإن كانوا بمناصب عالية قد تمت محاسبتهم فعلاً.

حتى يمكن لليمن التحول إلى دولة النظام والقانون، على أصحاب المناصب العليا أن يبدؤا بأنفسهم حتى يقتدي بهم الآخرين. على الرئيس أن يبدأ بحملة واسعة للتعريف بأن النظام والقانون يسريان على الجميع بدون إستثناء بما فيهم شخصه.

ثانياً - إستقلالية القضاء وكفاءته

لا بد للقضاء أن يكون مستقلاً وعادلاً ونزيهاً حتى تتمكن اليمن من التحول فعلاً لبلد النظام والقانون حيث أنه من البديهي أن يكون القضاء هو ملجأ جميع المواطنين لأخذ حقوقهم والفصل فيما بينهم. لذا، لا يمكن لأن تصبح اليمن دولة نظام وقانون فعلاً إلا إذا ضمن المواطن الضعيف البائس الفقير حقه من الطاغية الغني والمتنفذ. يجب على القضاة أن يحاسبوا ويعلموا أنهم مساءلون ليس فقط أمام الله بل أمام الشعب في عدالتهم. وفي كثير من الأحيان، فإن تأثير السلطة التنفيذية المباشر أو غير المباشر على القضاء يؤثر على مجرى العدالة ومصداقية الأحكام الصادرة منه.

لا يكفي أن يكون القضاء مستقلاً ولكن يجب أن يكون كفؤاً بمعنى الدقة والعلم والمعرفة والدراية والقدرة على اصدار الأوامر بشكلها الصحيح بعد تحر وعلم وبموجب قوانين منصوصة ولوائح محددة. كما أن على القضاة أن يتواكبوا مع متطلبات العصر من الأخذ بالاعتبار الأدلة بالوسائل العلمية الحديثة وأن يكونوا ملمين بالقوانين الدولية وليس المحلية فقط فهنالك الكثير من القوانين والاتفاقات الدولية التي وقعتها اليمن وأصبحت ملزمة لها.

على القيادة أن تقوم بحملة واسعة في مجال القضاء لتجديد المنهج الذي أصبح بالياً نوعاً ما ولا يمت بالواقع بصلة كبيرة، وعلى الحكومة أن تتيقن بأن القضاة الذين يديرون المحاكم في أنحاء البلاد هم الأكثر كفاءة على مستوى العامة وليسوا الأكثر تفوقاً في منهجهم الدراسي فقط. يجب على القضاء أن يصل للمستوى المطلوب ليكفل للمتقاضين أن تصدر القرارات الصحيحة وفي وقت قصير. كما على الدولة توفير محامين لمن لا تمكنهم حالتهم المادية من ذلك وذلك مراعاة لتحقيق العدالة التي هي أساس الحكم المبني على النظام والقانون.

ثالثاً - نشر الوعي

ما من شك بأن من مسؤوليات الدولة بعد أن تقوم بعملية تنفيذ للقانون على أرض الواقع وبعد أن تتأكد من تنفيذ القانون على الكبير قبل الصغير وبعد أن تتيقن بأن القضاء أصبح عادلاً وكفؤاً، عليها أن توعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم عبر المناهج الدراسية والتعليمية وعبر الاعلام والخطب في المساجد وعبر اللقاءات الاعتيادية وغيرها.

كما يمكن للدولة تأسيس مراكز توعية واستقبال ملاحظات وشكاوي المواطنين بشأن التجاوزات في النظام من قبل متنفذين أو بشأن حالات مخالفة لأحد المسؤولين أو الأغنياء للقوانين، وغيرها. على الدولة تعريف المواطن بأهمية الابلاغ عن تجاوزات قد رآها وخاصةً من اصحاب القرار أو المنتسبين للسطة كمثال وذلك حتى يتم ردعهم كمثل على قوة النظام التي لا تميز بين أحد على حساب أحد.

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

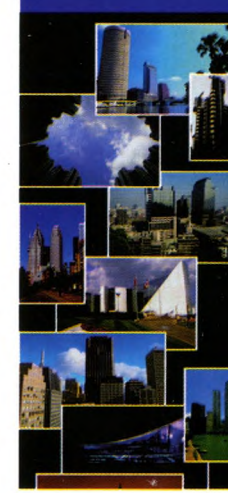

مؤسسية الدولة

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

في نفس الاطار الذي تم توضيح أهمية النظام والقانون، فإن تكوين دولة المؤسسات لها أهمية كبرى في تنمية البلاد وتقدمها وذلك لأن المؤسسات الحكومية هي التي تدير شؤون البلاد في كافة المجالات وإذا كانت مبنية على عمل مؤسسي سليم، فإن ذلك وبلا شك سيعكس نفسه إيجاباً على سير الأمور إلى الأفضل. إنه من الضرورة بمكان أن تكون الخدمات العامة للمواطنين هي الأفضل والمؤسسات الحكومية هي الأكثر حرصاً على الأداء المتميز لخدمة المواطنين حيث أنها تدار من السلطة التي قد تعهدت على أن تبدأ مرحلة بناء وتطوير وتنمية. وبما أن ما يبنى على باطل فهو باطل، فإن ما يبنى على صواب فهو صواب. ويمكن لأن تتحول الدولة إلى المؤسسية بتحقيق التالي:

1- الكفاءة لا الولاء
2- الرقابة والمتابعة

أولاً الكفاءة لا الولاءة

أنه مما ابتليت كثير من دول العالم به في العقود الأخيرة هو أنها لم تأخذ مسألة الكفاءة لدى المسؤولين على المراكز العليا في الدولة ومؤسساتها في عين الاعتبار، بل أخذت مسألة الولاء قبل كل شيئ. فكثير من الأحيان، تقوم الحكومات على وزراء عرفوا بولائهم اللا محدود لقادتهم، رغم أنهم قد لا يكونوا الأكثر كفاءة في أعمالهم. وهذا وإن كان له أثراً قصير المدى في محاولة إرضاء القادة بتوضيح الانجازات الهائلة والمشاريع المنفذة والتي يتم وضع حجر الاساس لها إلا أنها تخفي وراءها مستقبلاً مظلماً كون هذا او ذاك المسؤول ليس ذو خبرة وكفاءة وقدرة كافية لإدارة الأمور بالشكل المطلوب، ناهيك عن أنه سيفكر بتعيين الأشخاص الأكثر ولاءً له بغض النظر عن كفاءتهم، مما سيسبب تآكل بطيئ لمؤسسية الدولة لتتحول من مؤسسة فاعلة إلى مؤسسة ولاءات ومحسوبيات شخصية.

لقد أثبتت التجارب في كافة أنحاء المعمورة بأن أصحاب الكفاءات ؟بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو الاجتماعية ؟ هم الذين يخلقوا التغيير للأفضل ويحدثوا الثورة المطلوبة في تحويل المؤسسات إلى منابر فاعلة لتكون قدوة لغيرها، حيث يقوم الشخص المنصب بحسب الكفاءة بإدارة الأمور بناءً على أسس علمية سليمة، كما يقوم بتعيين من يراهم أكفاء في العمل حتى ينعكس ذلك إيجاباً على مؤسسته. وهذا بالتالي يعطي تسلسلاً هرمياً جميلاً من أعلى إلى أسفل حيث تكون قدوة الموظفين مديرهم الكفؤ والفاعل والغير مجامل على حساب العمل. قد لا يرض هذا المدير بعض الفاسدين في مؤسسته وقد يقوم بمحاسبتهم والتوصية لفصلهم إذا لم يستقيموا. وفي هذه الحالة على أصحاب القرار أن يوافقوا على ذلك لتنسجم المؤسسة الحكومية داخلياً ويكون لها توجهاً تنموياً وتقدمياً سليماً وفي حالة لم تتم الموافقة على فصله رغم رأي المدير الكفؤ ذلك، فإن هذا سيؤدي إلى تدهور عمل المؤسسة ولن تفيد كفاءة المدير كثيراً في إنقاذها كون التدخل الخارجي قد

أعطى ثقلاً وقوة للمفسدين في هذه المؤسسة.

كثيراً من الأحيان في يمننا اليوم نجد من يريد أن يقدم ويعمل ويثابر ولكن لكونه ليس من الحزب الحاكم أو من الفئة الموالية للسلطة، فيتم تهميشه وإهماله وحتى محاربته. هذا بعينه هو أحد أهم المعوقات للتنمية وسيؤدي على المدى البعيد لتآكل البنى المؤسسية للدولة وتحولها إلى الفردية التي يلعب فيها الانتماء السياسي والحزبي والولاء الشخصي الدور الأكبر على حساب الصدق والنزاهة والصراحة والكفاءة.

ثانياً الرقابة والمتابعة

على فرض أن الخطوى الأولى في تعيين أصحاب الكفاء في المناصب الهامة بغض النظر عن انتماءاتهم قد تمت، فإنه لا بد من إيجاد مؤسسات مستقلة فاعلة في مراقبتها ومتابعة أدائها. لا بد من التركيز على ضرورة أن تكون هذه المؤسسات مستقلة تماماً حتى عن رئاسة الوزراء وحبذا حتى عن رئاسة الجمهورية حتى تحتفظ باستقلاليتها المطلقة. وهذه المؤسسات أو المراكز دورها الرقابة المباشرة للعمليات الجارية في المؤسسات الحكومية. كما يجب أن تكون إدارة هذه المؤسسات على يد كفاءات متميزة من صفوة أبناء اليمن وتكون بارتباط مباشر مع رئاسة الجمهورية وتستعين بخبرات محلية ودولية في الرقابة والمتابعة. كما يجب أن تكون لديها الصلاحية بالتفتيش في أي وقت وحين للمؤسسات المختلفة دون تأخير أو مماطلة. وستتمكن هذه المؤسسات من كشف التلاعب والاهمال في كافة المؤسسات وعلى كافة المستويات.

كما على هذه المؤسسات أن تكون باتصال مباشر مع الشعب عبر فتح باب الشكاوي والملاحظات والتوصيات والتي من الممكن أن تعكس رأي أو حادثة شخصية أو عامة، وعلى القائمين عليها أخذ كل منها على حده حتى تقوم بتوسيع دائرة الرقابة والمتابعة.

كما على هذه المؤسسات الرفع حالاً بحالات التجاوز التي يتم التيقن منها خاصة التي تضر بالمواطنين مثل الفساد والرشوة والعراقيل الادارية وغيرها. كما من واجب هذه المؤسسات التأكد من تعريف المواطنين بما تتطلبه المعاملات الحكومية من وثائق ورسوم وتحديدها بشكل واضح حتى لا يتم استغلال المواطنين بسبب الثغرات في النظام عبر تعقيد الأمور ومحاولة ابتزاز المواطنين.

وقد نجحت مثل هذه المراكز في إحراز مستويات متدنية جداً من الفساد في المؤسسات الحكومية وخير مثال على هذه المؤسسات اللجنة المستقلة ضد الفساد (icac.org.hk) والتي قامت بتوفير مبالغ خيالية من خلال كشف عن خطط سرقة وفساد في المؤسسات الحكومية في هونج كونج، حيث اشتهرت باستقبال مكالمات المواطنين الذين يشكون من محاولات ابتزاز ورشوة ليتم التجاوب بشأنها فوراً وفي خلال ساعات القبض على المذنبين. هذه إحدى أمثلة كثيرة في أنحاء العالم لمحاربة الفساد والمراقبة، وكثيراً ما تغطي هذه المؤسسات تكاليفها عبر الجزاءات التي تفرضها على الفاسدين الذين يتم القبض عليهم متلبسين ويتم محاكمتهم إصدار الاحكام عليهم في أوقات قياسية لفداحة جريمة سرقة المال العام وليكونوا عبرة لغيرهم وحتى تؤكد القيادة مصداقيتها في محاسبة الفاسدين.

ولا أحد يشك في أن إنشاء مثل هذه المراكز في اليمن سيكون لها دوراً حيوياً وكبيراً في دعم التنمية الاقتصادية في كافة المجالات.

يدا بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

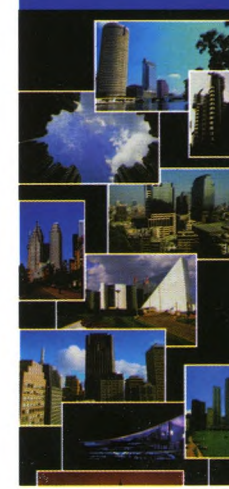

إنجاح المستثمر

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

إن من أهم وأكثر القواعد الاقتصادية أهمية في أنحاء العالم اليوم وأكثر من أي وقت مضى هو تشجيع الاستثمار والمستثمرين والعمل على إنجاحهم. في الوقت الذي تتسابق وتتلهف دول العالم المختلفة على سحب رؤوس أموال المستثمرين إليها، بقيت الكثير من القيود والبيروقراطية في الجمهورية اليمنية عبئاً على كاهل المستثمرين اليمنيين الذين يسعون ليلاً ونهاراً من أجل تجنب الفشل بسبب هذه الاجراءات.

من أجل تحقيق التنمية، يجب أن تتوفر الوظائف للمواطنين وتتزايد الصادرات للخارج وترتفع مداخيل الدولة من الصناعات الوطنية، ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا بازدهار القطاع الخاص الذي يرتكز على المستثمرين من أشخاص وشركات. وحتى يتمكن المستثمرين من النجاح، على الدولة عمل كل شيء بيدها لإنجاحهم وإن وصل الامر إلى إقراضهم ومنحهم أراضي يتم دفع قيمتها بعد حين. وهذا يمكن أن يكون بعدد من الخطوات:

1- ضمان الاستثمارات
2- تحسين البنى التحتية
3- تدريب الموارد البشرية
4- الإعفاء والتسهيلات
5- التواصل الدائم

أولاً ضمان الاستثمارات

كثير من الذين ينوون الاستثمار في اليمن يخشون من ضياع أموالهم واستثماراتهم. فهنالك عدد لا بأس به من القصص التي تدور حول مستثمرين وجدوا أنفسهم شركاء دون إذن ووجدوا أموالهم التي جمعوها لسنوات طوال قد ذهبت مع الريح. وعند محاولة استرداد حقوقهم، يجدون عوائق كثيرة منها عدم جدوى المطالبات في المحاكم لطول القضايا وعدم ضمان صدور الاحكام بالشكل المنصف والعادل وكذا إمكانية العرقلة في الدوائر الحكومية كون المدعي عليه متنفذ ولديه سلطة واسعة أو لأسباب أخرى عديدة. فقبل أن تدعو الدولة المستثمرين لوضع أموالهم في اليمن، عليها أن تؤكد لهم أن استثماراتهم مضمونة ولن يتم إضاعتها بأي شكل من الأشكال وأن تسعى لإصلاح المحاكم التجارية والمؤسسات الحكومية المرتبطة بالدولة. دون أن تعمل الدولة ذلك، كثير من هؤلاء المستثمرون قد يفضل دولاً أخرى في المنطقة بظروف أكثر أماناً حيث تكون لديهم ضمانات أكثر تطميناً.

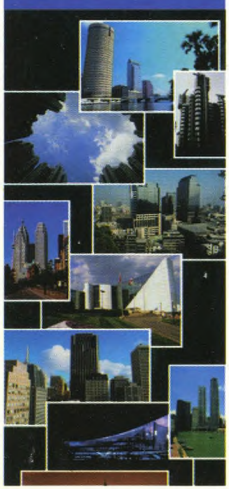

ثانياً تحسين البنى التحتية

من أجل جذب المستثمرين وإنجاح استثماراتهم، على الدولة توفير المناخ الملائم للاستثمار وذلك يشمل البنى التحتية الضرورية من طرقات وكهرباء ومياه وهاتف ووسائل نقل وغيرها. إن هذه المقومات الرئيسية هامة للمواطنين بدرجة أولى وللمستثمرين بدرجة ثانية. إن انقطاع التيار الكهربائي من الآن للآخر أو عدم توفر طرقات معبدة وغيرها من المنغصات، تؤدي إلى عرقلة الأداء المثالي للاستثمارات مما قد يشكل عائقاً في الانتاج الذي سينعكس على معدل الدخل والربح. كما أنه سيسبب هاجساً للمستثمرين الذين يفكرون في الاستثمار في البلد كون المستثمرين الآخرين قد تعرضوا لمثل هذه الامور. ولكن ومع الأسف في الحال في اليمن اليوم لا ينمي عن وجود بنية تحتية كافية لتحمل الاستثمارات الكبرى، خاصةً في نواحي الطاقة والمياه. على الدولة سرعة إيجاد بدائل لتوفير البنى التحتية الضرورية ليس لعامين أو ثلاثة بل لخمسين ومائة عام للأمام.

بالإضافة إلى البنى التحتية بمعناها التقليدي من الضروريات للمستثمرين في السياحة أيضاً توفير الاستقرار الأمني ورفع مستوى وعي افراد الأمن عند تعاملهم مع الآخرين وكذا إخراج المعسكرات من داخل المدن لأطرافها والسعي الحثيث لإصدار وتنفيذ قانون لمنع السلاح وتحسين النظافة في كل أرجاء البلاد.

ومن المهام للدولة السعي لتوفير المناخ الاستثماري المناسب في شأن تثبيت سعر صرف الريال مقابل العملات الصعة حتى لا ترتبك اسعار الواردات والمرتبات والصادرات لهذه الاستثمارات.

ثالثاً تدريب الموارد البشرية

ما من شك أن الاستثمارات ولا سيما الكبيرة منها ستحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة، لذا فإن تهيئة مراكز تدريب فني ومهنية في غاية الأهمية لتطوير الموارد البشرية وبالتالي تسهيل مهمة المستثمرين في البحث عن الكفاءات المؤهلة المحلية بدلاً من البحث عن عاملين من دول أخرى. إن أهمية التدريب تكمن في إمكانية توفير المستثمرين باحتياجاتهم وكذا توفير أعمل لأعداد كبيرة من المواطنين الذين كان يمكن أن يتحولوا إلى بطالة.

كما على الدولة بالتعاون مع المستثمرين الخروج بأفكار ومشاريع لإنشاء معاهد متخصصة كمعاهد السياحة والفندقة وغيرها، حيث أن على الجميع المشاركة في بناء جيل مدرب في كافة الاختصاصات وبكافة المستويات لإنجاح الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية والتطوير.

رابعاً الاعفاءات والتسهيلات

من المزايا الجيدة للاستثمار في الجمهورية اليمنية وجود قانون استثمار يعطي المستثمر مزايا وإعفاءات وتسهيلات جمركية وغيرها. وحتى يتحفز المستثمرون المبتدءون، قامت الدولة بسن قانون الاستثمار الذي يحقق للمستثمر اعفاءات جمركية وضريبية لعدة سنوات. ولكن هذا يجب أن يرتبط بالعديد من التسهيلات الأخرى في توصيل الخطوط الكهربية والهاتفية، التعاون في سداد قيمة الادخال لهذه الخطوط، العمل على تخفيف الخطرات البيروقراطية التي تؤدي إلى إحباط المستثمر بحثاً عن سجل تجاري أو عضوية لدى غرفة تجارية وغيرها. على جميع الحاصلين على رخص استثمار أن يمنحوا تسهيلات لاستكمال هذه الاجراءات حيث أن العديد منهم يصيبه اليأس من الانتظار لعدة أشهر قبل أن يتم استكمال أوراقه الرسمية.

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

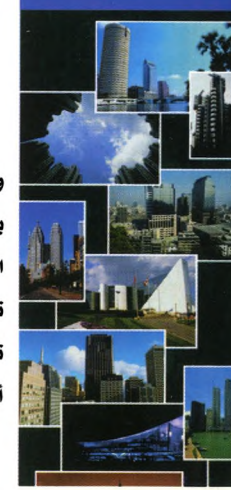

خامساً التواصل الدائم

على الدولة في أعلى مستوياتها أن تقيم علاقات مباشرة مع المستثمرين وأن تبني جسراً مباشراً معهم لتتعرف على همومهم واحتياجاتهم وكذا على طموحاتهم وأن تعمل جاهدة في أخذ ما تسمعه منهم بعين الاعتبار وبالجدية المطلوبة حتى تساهم في إنجاح استثماراتهم. ويجب أن تكون هنالك لقاءات دورية مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة مع المستثمرين كباراً وصغاراً للتخاطب معهم مباشرة والتوجيه لتذليل الصعوبات التي يواجهونها.

هنالك العديد من الطرق التي يستطيع خلالها لارئيس التواصل مع المستثمرين، منها أن يكون هنالك مكتباً خاصاً لترتيب الزيارات واللقاءات بطلب من المستثمرين.

وقد أصبحت هذه عادة في كثير من دول العالم المستقطبة للمستثمرين ومنها ماليزيا التي يعقد رئيس الوزراء فيها جلسات مستمرة مع المستثمرين للتعرف على آمالهم وآرائهم. وكما قال السيد محاظير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق لصحيفة يمن تايمز في مقابلة صحفية في 2004 "يجب على الرئيس والحكومة أن يستمعوا لمواطنيهم. ليس من الضرورة أن يتفقوا معهم ولكن يجب أن يستمعوا لما يقولون." وعملاً بمثل هذه الأفكار النيرة أصبحت ماليزيا من أكبر الدول الصناعية في العالم.

حتى ينتعش الاقتصاد على الدولة أن توفر للمستثمر الأمان و الطمأنينة في ماله ومستقبله، عليها أيضاً أن تشعره أن نجاحها من نجاحه وأن تعمل على تذليل كافة الصعوبات وتسهيل كافة الاجراءات حتى يصبح منتجاً وفاعلاً وداعماً للاقتصاد والتنمية وبالتالي رفعة مكانة البلاد.

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

معاً في طريق البناء

د. أحمد الكبسي
جامعة صنعاء

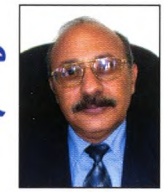

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

لعلنا نجد أن الإصلاح السياسي في اليمن بدأ في 22 مايو 1990م وهو اليوم الذي مُنح الإنسان اليمني حقه السياسي في التنظيم من خلال التعددية السياسية والحزبية. فأنشأت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وبدأت ممارسة أعمالها بشكل حر وأعطي الإنسان اليمني حقه في الإنتخاب والتعبير عن الرأي من خلال حرية الصحافة وصدرت مجمل القوانين والتشريعات التي تحقق للإنسان اليمني ذاته فلقد تمت المراهنة منذ البداية على أن الوحدة لن تتم فتمت ونجح الإستفتاء على الدستور الكافل لحقوق المواطنين ولم تعجب الإنتخابات النيابية الأولى البعض فحصل ما حصل في أزمة 94م وتم تعديل الدستور واعطي المواطن حقه في إنتخاب رئيس الجمهورية. والذي تبنى تحديد فترة رئاسة الجمهورية هو الرئيس نفسه. مجمل هذه الإنجازات تحسب للرئيس وتصب في بناء الدولة اليمنية الحديثة.

الجمهورية اليمنية في الوطن الحاضر لم تعد دولة هامشية فلقد أصبحت رقماً يقاس ويأخذ بالحسبان، سواء بالنسبة لإجتماعات المنظمات الإقليمية أو المنظمات الدولية أو غيرها وتشكل موقعاً إستراتيجياً هاماً على المستوى الإقليمي والدولي.

الدولة اليمنية عمرها 14 عاماً ويفترض أن تكون لدينا محطات لتقييم وتدعيم الإيجابي وتفادي السلبيات والثغرات.

ولكن لا يمكن أن ننكر أن لدينا مشاكل في التعليم قد تعود إلى الطبيعة الاجتماعية للشعب اليمني، واتجاهه نحو العلوم النظرية وهذا التعليم لم تتقدم به الشعوب بل تقدمت بالتعليم الفني، لكننا نستطيع القول أننا استطعنا إبعاد شبح الأمية وشبح الجهل عن المواطن اليمني، وتم تحسين وتأهيل النوعية من الأياد العاملة التي يمكن تصديرها إلى دول الجوار سواء في القرن الأفريقي أو في دول الجزيرة العربية وغيرها.

الشيء الذي يجب أن نركز عليه اليوم هو النظر إلى الأمام ليكون هدفنا هو بناء المستقبل.

توجهات الرئيس طموحة وكبيرة والتجربة جعلت الرؤية أمامه واضحة كشخصية قادت إلى تحقيق الوحدة للوطن. ولا شك أنه ينظر إلى كيفية إقتحام المستقبل وكيف يمكن أن تواجه اليمن المتغيرات الحديثة على مستوى العالم.

وقد أصبحت اليمن دولة من ثلاث أو أربع دول في المنطقة العربية التي تمشي خطوات ثابتة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي إعطاء المرأة حقوقها وإدماجها في المجتمع المدني.

لعل هذه أشياء من ضمن أمور تحققت بفضل الوحدة اليمنية وخلال 14 عاماً من تاريخها.

يخطئ من يقول أنه يوجد مجتمع بلا فساد والفساد موجود في كل المجتمعات ولكن وجود الرقابة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تقلل من الفساد، لدينا أجهزة الرقابة ومجلس النواب وأهم أعمالهم هو الرقابة.

عند ملاحظتنا لمجلس النواب لوجدنا أن هنالك تغيير وتطور في أداء وشكل مجلس النواب من عام 93م إلى عام 97م إلى عام 2003م، نجد أولاً نوعية العضوية تحسنت، فبعد أن كان الأعضاء يعتمدون على الوجاهة ، أصبح الكثير منهم من أصحاب الشهادات ومن قادة مؤسسات المجتمع. على المجلس أن يطور من أدائه والزمن كفيل بتصحيح المسار .أما السلطة الرابعة أي الصحافة فهي أيضاً من أهم أجهزة الرقابة التي يجب مساندتها.

وقد أطفأنا 14 شمعة من عمر الدولة اليمنية الموحدة ونحن نسير في الطريق الصحيح وسنكون داعمين لكل جهد يهدف إلى تعزيز الأسس والثوابت ومرتكزات الدولة اليمنية الحديثة ونحن أيضاً مع (يمن تايمز) سنداً لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح في البناء والتطوير.

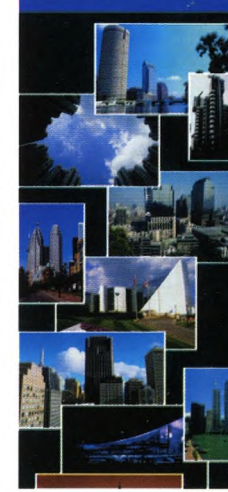

نطمح للمزيد من الازدهار

طارق الشامي
رئيس دائرة الاعلام والفكر
المؤتمر الشعبي العام

ونحن نحتفي في الذكرى الرابعة عشر لقيام الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو عام 1990م نسترجع ذاكرتنا لتذكر ذلك التاريخ العظيم والذي يعتبره كل مواطن يمني بمثابة الحدث الأهم والأبرز في تاريخ اليمن المعاصر.

وقد ارتبط مفهوم الوحدة في ذهن المواطن اليمن بالقداسة وصار جزءاً من تكوين الشخصية اليمنية ووجدانها، يجد المرء صعوبة بالغة في التأمل فيما كان الوضع عليه قبل ذلك التاريخ ومقارنته بما هو كائن الآن بل أنه ومن السذاجة أن تتم المقارنة في ذلك حيث أصبح كل يمني يفخر بما تم تحقيقه حتى وإن لم يكن هناك من إنجاز سوى أن يعيش المواطن في ظل دولة واحدة لا وجود فيها للتشطير أو التقسيم.

فكيف واليمن قد حققت خلال الفترة ما بين قيام الوحدة وما نعايشه ونلمسه اليوم في مختلف المجالات واعتقد أن الحرية هي من أهم المكاسب التي تحققت وقدمت اليمن خلالها انموذجاً متقدماً في المنطقة حيث اقترنت الديمقراطية والتعددية بقيام الوحدة وعملت السلطة علي رعاية هذا المكسب وتعزيزه والحفاظ عليه.

ففي الوقت الذي كان يرى فيه البعض توفير الإمكانيات التي تتفق في هذا المجال لإنفاقها في مجالات خدمية أخرى كانت القيادة السياسية تدرك أن الإنفاق في هذا المجال هو إنفاق إستثماري كون تعزيز الحرية والديمقراطية وترسيخ منظمات المجتمع المدني هو بمثابة بناء للإنسان اليمني وتنمية للمجتمع.

وقد شهدت البلاد ثلاثة إنتخابات تشريعية (برلمانية) بالاضافة إلى توسيع المشاركة الشعبية خلال المجالس المحلية وصولاً إلى إنتخابات رئاسية بالإقتراع الحر والمباشر من قبل الشعب وايجاد التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها وتتيح المجال لمنظمات المجتمع المدني مزاولة نشاطها، وترافق مع ذلك العمل في المجالات الأخرى أدى للتطور الذي شهدته البلاد في المجال الإقتصادي وغيرها.

هذا بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية التي شهدتها البلاد ومعالجة المشاكل التي نجمت عن عملية التأميم. كل ذلك أدى إلى إتاحة المجال والفرص أمام القطاع الخاص لممارسة دوره والإسهام في التنمية وأدى إلى إنشاء جيل موحد في ظل التعليم بما يتوائم مع متطلبات العصر والخوض في عالم المعرفة وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في مجال التعليم سواء العام أو الجامعي في ظل إستراتيجية واحدة. كل ذلك عمل ويعمل علي بناء الإنسان اليمني..

فالإنسان مثلما كان هدفاً للتنمية كان وسيلتها وعلى الرغم من أن ما تم التوصل إليه لا يمثل طموحاتنا إلا أنه ووفق كل المقاييس أفضل مما كنا عليه ولكننا نطمح للمزيد من الازدهار والتطور.

يدا بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

لنصنع حياةً كريمة للإنسان اليمني

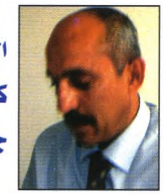

الدكتور محمد الحاوي
كلية التجارة والإقتصاد
جامعة صنعاء

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

قيام الوحدة في 22 مايو 1990م حدث سياسي وإقتصادي كبير تحقق لليمن وللمجتمع وترتب على قيام الوحدة إتساع وازدياد قاعدة الموارد الإقتصادية، وتنوعت الموارد الممكن إستغلالها، فاليمن تمتلك موارد طبيعية واقتصادية مختلفة.

وبعد قيام الوحدة اصبحت هنالك موارد إقتصادية كبيرة متاحة للبدء بنهضة إقتصادية، واتسعت الأسواق والمعاملات ولعل هذا من أهم الإنجازات التي تحققت خلال الأربعة عشر منذ الوحدة .

ولكن لا ننسى الصدمات التي واجهت االيمن بسبب حرب 94م التي أثرت على الاقتصاد وعلى إمكانية التحول الإقتصادي. ولكن بعد حرب 94 بدأ برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي حقق بعض الإنجازات والتي منها وقف التدهور الإقتصادي الذي أثر كثيراً على الإقتصاد في نصف التسعينيات وتحقق الإستقرار في الصرف النقدي والمالي وانخفض معدل التضخم وانخفض عجز الموازنة.

ولا بد لهذه الخطوات أن تكون مقدمة لخطوات أكبر تتمثل في تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدل النمو الإقتصادي والدخل الفردي.

ولكن إلى الآن لم تتحقق الجوانب الحقيقية للإقتصاد المتقدم والتي كنا نتأملها والتي كان يطمح إليها أغلب فئات المجتمع، لكن على صعيد تهيئة المجال لايجاد مناخ إستثماري ملائم وبيئة عمل ملائمة، من الناحية القانونية هنالك بوادر جيدة وخاصةً من الناحية التشريعية والتي تتمثل في قانون الإستثمار الذي تم تعديله أكثر من مرة، وكذلك في تعزيز القوانين المتعلقة بإيجاد بيئة إستثمارية ملائمة تعمل علي جذب الإستثمار المحلي والأجنبي.

لكن إلى الآن لم تشهد تدفقاً كبيراً للاستثمار نظراً لوجود عوائق أخرى من ضمنها عدم اكتمال البنية التحتية وعدم كفاءة الخدمات المتاحة للإستثمار الأجنبي، لأن الإستثمار الأجنبي يبحث عن البيئة التي يجد فيها اكتمال لهذه الخدمات ويحقق فيها عائداً مجزياً ودرجة المخاطر فيها قليلة.

إذاً، فما زالت هنالك الكثير من المتطلبات لإيجاد مناخ استثماري جاذب للإستثمار المحلي ليساهم في إعادة رؤوس الأموال المهاجرة حتى تعود للإستثمار في الداخل. وهنالك بعض العوائق التي تحد من الإستثمار ومن الإنجازات التي شرعت اليمن في تحقيقها بعد الوحدة وهي ما يتعلق بإنجاز المنطقة الحرة بعدن وإعادة بنائها وتجهيزها وهذا كما هو معلن بحسب المخطط له فإنه في عام 2025 سنكون قد أنجزنا المرحلة الأولى، إلا أن المرحلة الأولى لا تزال تحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل المتواصل بحيث يمكن إعادة الإعتبار لعدن كمنطقة حرة كانت تخدم التجارة العالمية وتعتبر الميناء الثاني على المستوى الدولي لما تمتلكه من مميزات طبيعية.

ومن الأولويات السعي إلى تنمية قطاعات إقتصادية أخرى كالسياحة والثروة السمكية لأنها لا تزال محدودة ولم تكون داعمة للإقتصاد.

أعتقد من الإنجازات التي لا تزال محل اختبار

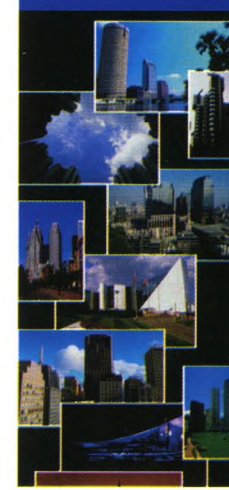

هي إستراتيجية التخفيف من الفقر لأن الفقر قد نشب بأنيابه في كل الشرائح الإجتماعية وأصبح يطول أكثر من 42٪ تقريباً من الشعب وهي من التحديات الكبيرة التي ينبغي مواجهتها لإستئناف النمو الإقتصادي.

لا شك أنه ما كان ينبغي أن يتحقق أو ما كان يتطلع إلى تحقيقه المجتمع بأفراده وشرائحه هو تحسن في مستوى الدخول والمعيشة والخدمات العامة والتعليم والصحة بحيث تنحسر تلك الفجوة التي بيننا وبين الدول النامية الأخرى.

والإستثمار الأجنبي لم يتحقق حالياً لأن البيئة ما تزال طاردة وليست جاذبة للإستثمار، حتى الإستثمار المحلي في الآونة الأخيرة بدأ يتجه نحو الإستثمار في الخارج.

إن القطاعات الإقتصادية الكامنة والواعدة بإمكانات كبيرة لتطوير الإقتصاد لم تشهد إضطراداً وتوسعاً، فما زالت السياحة قطاع هامشي وكذلك الثروة السمكية التي تعتبر قطاعاً إقتصادي واسعاً عليه طلب محلي وإقبال عالمي كبيرين لكن لا تزال إسهامات هذا القطاع محدودة.

أكرر هنا أن ما كان يأمل المواطن تحقيقه هو الدخول التي لاتزال منخفضة ورفعها إلى مستوى ملائم قد يحقق للمواطن اليمني الحياة الكريمة والآمنة حيث الدخل السنوى للفرد عام 2003م أصبح أقل منه في عام 2002م.

النمو الاقتصادي الحالي يعتبر بطيئاً ومتراجعاً لدخل الفرد، كما أن معدلات الإستثمار بسيطة للغاية ولا تفي بالغرض ولا تتناسب مع زيادة حجم النمو السكاني، وبالتالي ما دام معدل النمو السكاني أكثر ومتساوي مع معدل النمو الإقتصادي ستظل الدخول في الإنحسار.

فالمستقبل مرهون بما نصنعه اليوم بأيدينا وإذا أردنا زيادة معدل النمو الإقتصادي ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة ورفع كفاءة الخدمات العامة يجب أن تستثمر جهود الإصلاح ولكن بشكل حقيقي تتناول الإصلاحات والإختلالات الإدارية القائمة والإختلال المالي والفساد الموجود والمستشري في كثير من مفاصل الدولة والدوائر المختلفة كما يتطلب أيضاً تعزيز تجربة السلطة المحلية بإعتبارها آلية من آليات التنمية من خلال رصد موارد مالية كافية لها، ومدها بالكوادر البشرية المؤهلة بحيث يمكن أن تؤدي دورها وهذا سيحقق فوائد إجتماعية وسياسية مجتمعة. ورغم الآمال التي تعول عليها، تجدها تمر بعوائق واختناقات تعوق نموها والقيام بدورها.

ومن الأمور التي يجب الأخذ بها وضع أجندة تحدد فيها أولوياتنا، وتحدد فيها هذه المعوقات ونبدأ بالتعامل معها بمنظور إقتصادي علمي سليم بعيداً عن ترحيل أو تأجيل هذه المشاكل.

نحن بحاجة إلى توسيع قاعدة الموارد المحلية بدلاً من الاعتماد علي النفط كمصدر رئيسي، وتنمية المميزات الموجودة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والطبيعي، حيث يمكن لها أن تساهم في تحسين الإقتصاد.

مشكلتنا الأكبر اليوم وفي المستقبل هي معركة الإقتصاد ويجب على الحكومة أن تعمل علي تعزيز الإقتصاد و استغلال مواردنا الإقتصادية الإستغلال الأمثل. علينا أن نجعل المجتمع خلية واحدة تنتج وتتنافس في المنطقة والأسواق المفتوحة.

إلى جانب هذا، يجب أن ننمي الجانب الإداري الكفوء، فدعم الكفاءات سيخدم الإقتصاد ولن يعيقه. علينا استغلال علاقاتنا الخارجية في فتح أسواق للمنتج المحلي ونوظفها في خدمة الإقتصاد. فالعلاقات الخارجية أصبحت مهيئة، ولم يعد أمامنا أية عوائق خارجية. فعوائقنا تنبع من الداخل ونحن جميعاً سنسعي يداً بيد مع القيادة السياسية على تحديدها ومعالجتها .

وفي الأخير، هنيئا لشعبنا وقائده بعيد الرابع عشر للوحدة اليمنية المباركة. وكل عام والجميع بخير.

YEMEN TIMES

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

معاً نحو نهضة صناعية شاملة

الدكتور/ أحمد محمد الصيادي
مدير عام مركز المعلومات والبحوث الاقتصادية
وزارة الصناعة والتجارة

يداً بيد مع الأخ الرئيس في طريق البناء والتنمية

قال فخامة الرئيس "نعم" للوحدة في زمن التشرذم وحققها ودافع عنها، وقال "نعم" للديمقراطية في زمن الشمولية والتحجر ويمارسها في عمله اليومي وتعامله مع كافة فئات المجتمع اليمني. وقال "نعم" للتنمية الشاملة في زمن منعدمة فيه كل المتطلبات الضرورية للعيش ، ولذلك وجه بتحديد الأهداف ورسم السياسات وإصدار القوانين وعمل اللوائح الكفيلة بمواصلة عملية التنمية الوطنية الشاملة.

كان السباق إلى تحطيم طوق الانكماش المفروض على الشعب اليمني وفتح باب الاستثمار ونادى للمستثمرين الوطنيين والأجانب للعمل في اليمن والغى كافة المعوقات التي تعرقل أعمالهم .وتحت قيادته الحكيمة استطاعت اليمن أن تعمل تغيرات واضحة ومؤثرة في السياسة التجارية لتحرير نظام التجارة، والذي يعتبر من أهم أهداف الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل الحكومة على تحقيقها ، حيث أصبحت إحدى أهم النظم التجارية المفتوحة في المنطقة. وينظر الرئيس القائد الى إصلاحات السياسة التجارية على أنها وسيلة هامة لتشجيع القطاع الخاص وتسهيل النمو الاقتصادي مؤكداً على التزام اليمن بنظام تجاري مفتوح وبانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية كوسيلة لتسهيل المزيد من الإصلاحات التجارية من أجل دخول الاقتصاد اليمني بعمليات الشراكة والتكامل مع الاقتصاد العالمي. وهذه السياسة وفرت الاستقرار على صعيد البيئة الاقتصادية التي دعمت من خلال الإصلاحات في السياسات الضريبية ومراجعة العديد من القوانين لتأسيس هيكلة تستطيع الأسواق الخاصة العمل من خلالها .

تلك التغيرات أدت إلى تطورات إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي إحداهما النمو في الإنتاج حيث بلغ متوسط معدل النمو المحلي الإجمالي 5.5 ٪ خلال الفترة 1992 - 2003 ومعدل نمو سكاني يصل إلى 3.5 ٪ مما يعني زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . فإن جزءً كبيراً من هذا النمو تحقق في قطاع الصناعة بشقيه التحويلي والاستخراجي حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة 104088 مليون ريال عام 1990م و 1566363 مليون ريال للعام 2003م بزيادة قدرها 1462275 مليون ريال بمعدل نمو 18٪ في عام 1990م و 40٪ في عام 2003م .

وفي قطاع التجارة شهد هذا القطاع بشقيه التجارة الداخلية والتجارة الخارجية تغيرات جذرية خلال الخطة الخمسية الأولى 1996 -2000م تزامنت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وقد تضمنت الخطط الخمسية الاولي 1996م - 2000م والثانية 2001- 2005م عدد من الأهداف تتمثل بزيادة نصيب التجارة الداخلية من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تسهيل وتشجيع تدفق السلع بين مختلف مناطق الجمهورية اليمنية ، وتنمية وتنويع الصادرات الغير نفطية وتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي والدولي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بالاضافة إلى إصلاحات البنية التشريعية والمؤسسية لهذا لقطاع من خلال مراجعة وتعديل القوانين المنظمة له لكون القطاع التجاري أحد آفاق النمو الاقتصادي وضمان استدامته .

وتمثل التجارة الداخلية الأساس الحيوي لنمو قطاعات الإنتاج المحلي من زراعة وصناعة وخدمات حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للتجارة الداخلية 10777 مليون ريال للعام 1990م و 233630 مليون ريال للعام 2003م بزيادة قدرها 222853 مليون ريال بمعدل نمو 8٪ في عام 1990م و 11.46٪ في عام 2003م .

كما تعتبر التجارة الخارجية الوسيلة التي يعول عليها تحقيق الاندماج الاقتصادي اليمني مع الاقتصاد العالمي ، حيث بلغ اجمالي الصادرات 8315 مليون ريال لعام 1990م و 585546 مليون ريال للعام 2003م بزيادة قدرها 577231 مليون ريال .

تحول الميزان التجاري من 10551 مليون ريال سالب في عام 1990م إلى 72920 مليون ريال موجب في عام 2003م .

كل هذه الموشرات تدل على السياسة التنموية الصائبة للرئيس القائد علي عبدالله صالح. ونحن إذ نحيي هذا التوجه نود أن نؤكد على وقوفنا معه في مسيرة التنمية والنهوض بالوطن.

بمشاعر صادقه نرفع أخلص التبريكات وأحر التهاني

إلى فخامة رئيس الجمهورية الأخ/

علي عبدالله صالح

وإلى كافة أفراد الشعب اليمني بمناسبة

العيد الوطني الرابع عشر ٢٢ مايو

يوم توحد الشعب الأبي.. بزعامة الفارس العربي

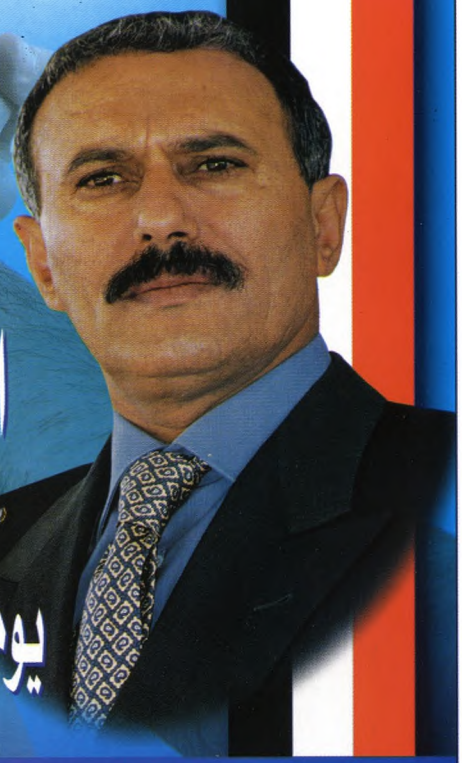

الشركة اليمنية للهاتف النقّال

سبأفون GSM SABAFON

Hayel Saeed Anaam Group of Companies

Presents its heartfelt congratulations & felicitations to President

Ali Abdullah Saleh

and all laborers in the republic

on the occasion of the **"Unification Day"**, *22 May*

on behalf of Hayel Saeed Anaam Group of Companies

Ali Mohammed Saeed Anaam
Chairman of the Board of Directors

Ahmed Hayel Saeed Anaam
Vice Chairman of the Board of Directors
General Manager

أحر التهاني وأطيب التبريكات لفخامة رئيس الجمهورية

الأخ/ علي عبدالله صالح

والى جميع أبناء الشعب اليمني وجميع عمال الجمهورية

بمناسبة عيد الوحدة المباركة 22 مايو متمنين للوطن الحبيب مزيدا من التقدم والنماء

مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه

عن

أحمد هائل سعيد أنعم
نائب رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

علي محمد سعيد أنعم
رئيس مجلس الإدارة

2003 ١٤٢٤

جامعة الاندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University for sclence & Technology

القيمة الكاملة للتعليم

٢٢ مايو

نزف أجمل التهاني وأرق التبريكات
إلى فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

راعي التعليم والتطوير التقني
ودولة الأستاذ/ عبد القادر باجمال
رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للتعليم
ومعالي أ.د عبد الوهاب راوح
وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة أبناء الشعب اليمني شعب الإيمان والحكمة
الأصدق ألسنة والأرق أفئدة متمنيين لليمن المزيد من التنمية
الخيِّرة والنهوض عبر مؤسساتنا التعليمية

أنشئت جامعة الأندلس للعلوم والتقنية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٥لعام ١٩٩٤م بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ٢٤ديسمبر ١٩٩٤م الموافق ٢٢جمادي الآخر لعام ١٤١٥هـ.

تتبنى جامعة الأندلس مبدأ القيمة الكاملة للتعليم الذي يتضمن:

١-التأهيل الشامل المتوازن للطالب.
٢-المناهج الحديثة والمعتمدة الموثوقة.
٣-توفير البيئة التربوية الخدمية الملائمة للدراسة.
٤- هيئة تعليمية تتمتع بالكفاءة والثقة وتمارس التعليم والتعلم.
٥-خدمة ثقافية اجتماعية متعدية للمجتمع.

- بدأت المرحلة الأولى مع بداية العا الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م بكليتين هما كلية العلوم الإدارية وتضم قسمي المحاسبة وإدارة الأعمال، وكلية تقنية المعلومات وتضم قسمي إدارة تقنية المعلومات والحاسوب والشبكات، كما تقوم باستقبال الطلاب في مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر الذي يقدم دورات مختلفة ودبلومات إدارية وحاسوبية وتربوية ولغوية.

صنعاء - شارع تعز- دار سلم
تلفـــون: ٦٧٥٥٦٧
فاكس: ٦٧٥٨٨٥
ص . ب : ٣٧٤٤٤
www.andalusuniv.net
E-mail: info@alandalus.edu.ye

22 مايو

دلتا تكنولوجي

يتقدمون بخالص وأطيب التهاني
والتبريكات القلبية إلى فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

وإلى الشعب اليمني والعربي والإسلامي
بمناسبة حلول الذكرى الرابعة عشر
لقيام الوحدة اليمنية في
الثاني والعشرين من مايو
وكل عام وأنتم بخير
عنهم المهندس/

عبدالرقيب عبده سعيد الشراعي

Computer related services

- Buying and selling of PC
- Networking .
- Maintenance
- Training .

خدمات الكمبيوتر :

- مبيعات أجهزة كمبيوتر.
- شبكات.
- صيانة .
- تدريب .

مهندسون ذو كفاءة عالية
الجودة - الثقة - الأمانة

Main office
60 the street, Al-Zubairy street intersection, Sanaa Yemen
Tel: 400151 - Fax: 400153
E-mail : deltatech@y.net.ye

Branches
mogadishu street. sanaa
mobile : 71155421

Taiz
Tel:04223011

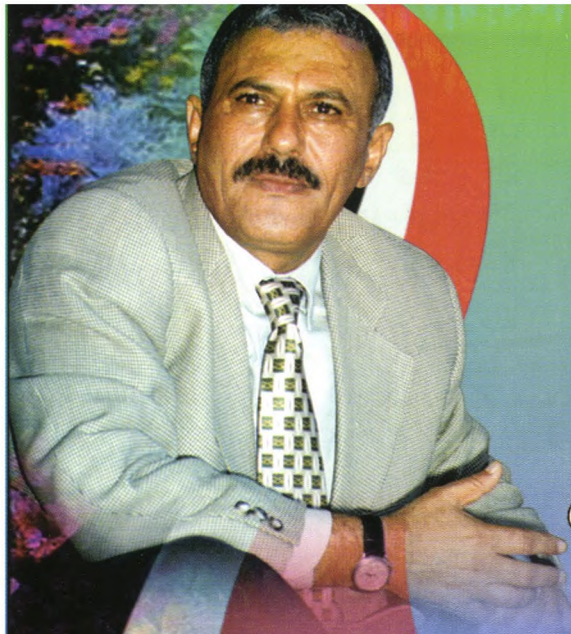

22 مايو

Compagnie Generale

de Geophysique

present their heartiest

/ congratulations to

Ali Abdullah Saleh

..President of the . . .

we wish to Yemen the best

of success and progress towards

building a strong country

headed by its wise leadership

for years to come

الشركة العامة للجيوفيزياء

تتقدم بأحر التهاني والتبريكات

إلى فخامة رئيس الجمهورية الأخ/

علي عبدالله صالح

وإلى كافة أبناء الشعب اليمني

بمناسبة الذكرى الرابعة عشر

لقيام الجمهورية اليمنية

متمنين لليمن السير قدماً في

طريق التقدم والنجاح والازدهار

GG

الشركة العامة للجيوفيزياء

22 مايو

Petroleum Exploration & Production Authority

Led by

Eng. Nabeel Salah al-Qavsl

,Presents

Its heartiest congratulations

& warmest compllments to president

Ali Abdullah Saleh

On the 14th anniversary of Yemens Unification 22nd May On the 14th anniversary of Yemens

هيئة استكشاف وإنتاج النفط

تتقدم بخالص التهاني والتبريكات

لفخامة الرئيس/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

بمناسبة العيد الرابع عشر

لتحقيق الوحدة المباركة

في الثاني والعشرين من مايو

وكلاء وموظفي هيئة استكشاف وانتاج النفط

عنهم: المهندس/ نبيل صالح القوسي - رئيس الهيئة

22 مايو

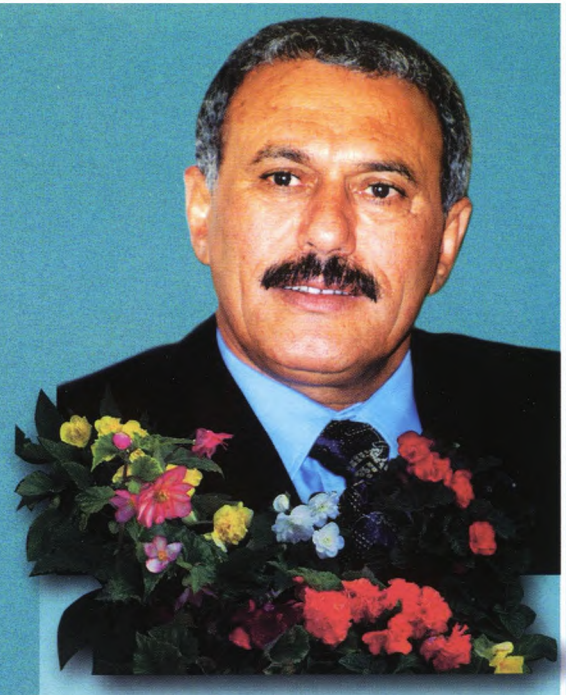

السيد / ريتشارد جنسن
الرئيس والمدير العام
الأستاذ / علي السحيقي
المدير التنفيذي
والإدارة العليا لشركة

كنيديان نكسن بتروليم يمن

وكافة موظفيها وشركاؤها في قطاع المسيلة (١٤)
يتقدمون بخالص وأطيب التهاني والتبريكات
القلبية إلى فخامة

الأخ/ علي عبدالله صالح

حفظه الله
رئيس الجمهورية اليمنية
بمناسبة حلول الذكرى الرابعة عشر لقيام
الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو
وكل عام وأنتم بخير

Mr. Richard Jensen
President and General Manager,
Mr. Ali Sohaiki
Executive Director,
The Managament Team and all staff of

Canadian Nexen Petroleum Yemen

and its Masila Block (14) Partners
Present their congratulations
and sincere wishes to

H.E.. Ali Abdullah Saleh

President of the Republic of Yemen
On the occasion of the 14th anniversary
of the reunification day

Many Happy Returns

CANADIAN nexen

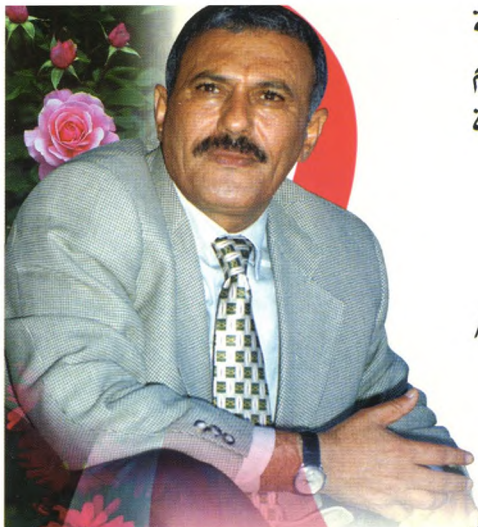

الثاني والعشرين من مايو إشراقه وحدوية يمانية
تتجلي نورها في سماء الكون معلنا نهاية عهد الانقسام
والتشطير ومؤكدا انطلاقة عهد جديد عنوانه الوحدة
والديمقراطية والبناء والنهوض الشامل باليمن
وبهذه المناسبة يسر

OPM Aden

بأحر التهاني والتبريكات إلى قائد المسيرة فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

والى الشعب اليمني بمناسبة الذكرى الرابعة عشر
لتحقيق الوحدة اليمنية متمنيين أن تعود هذه المناسبة
واليمن في تقدم وازدهار

22 مايو

MMJ Subramaniam
Chief Executive Officer
Aden Containers Terminal

إم إم جي سوبرامانيام.
المدير التنفيذي
OPM Aden
ميناء عدن للحاويات المركز التجاري

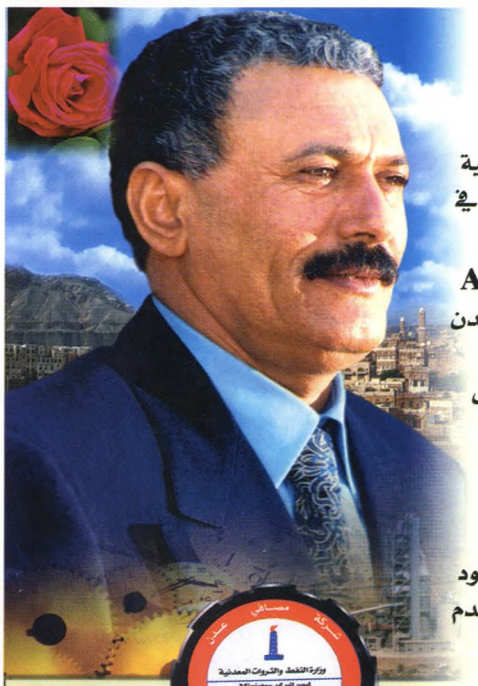

22 مايو

يطل علينا العيد الرابع عشر لقيام الجمهورية اليمنية
وقد شهدت اليمن انتصارات عظيمة وتحولات كبيرة في
جميع المجالات وبهذه المناسبة العظيمة يتقدم

شركة مصافي عدن Aden Refinery Company

وعمال وموظفي وموظفات ومنتسب شركة مصافي عدن
بأحر التهاني وأزكى التبريكات
إلى قائد وباني صرح اليمن الحديث فخامة الرئيس

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

وإلى كافة أبناء شعبنا اليمني العظيم متمنين أن تعود
هذه المناسبة وقد حققت اليمن كل تطلعاتها في التقدم
والازدهار وكل عام والجميع بخير

شركة مصافي عدن

شركة مصافي عدن
وزارة النفط والثروات المعدنية
Ministry of oil and MINERAL RESOURCES
ADEN REFINERY COMPANY

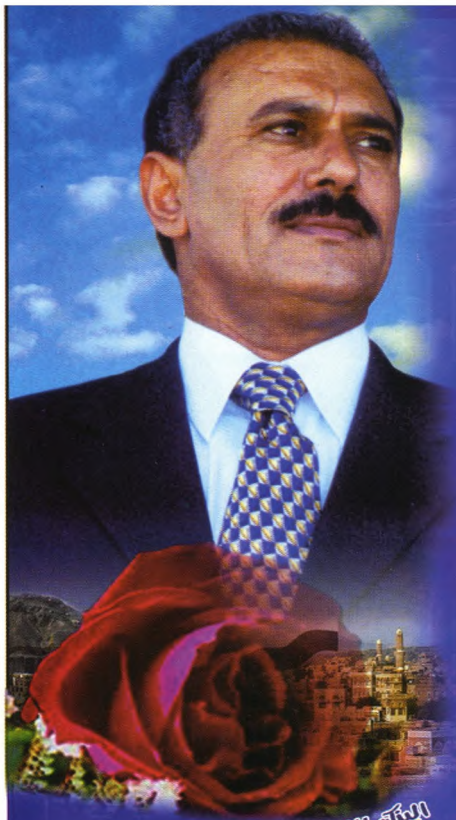

22 مايو

البنك التجاري اليمني

نزف أجمل التهاني والتبريكات للقائد الوحدوي

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

وكافة الشعب اليمني بمناسبة عيد الأعياد

الثاني والعشرين من مايو " عيد الوحدة اليمنية"

البنك الذي تثق به
The Bank You Can Trust

البنك التجاري اليمني
YEMEN COMMERCIAL BANK

YCB

❖ تاريخ التأسيس : 1993/2/4م

وبذلك يعتبر البنك من منجزات العهد الوحدوي المبارك .

❖ المؤسسون : نخبة من رجال المال والأعمال ومساهمة شركة النفط اليمنية .

❖ يعطي البنك التجاري معظم عواصم المحافظات وهو في طريقه إلى الاستثمار والتوسع ليشمل جميع عواصم المحافظات اليمنية.

❖ فروع البنك مرتبطة آلياً بنظام " انتربرانش" (Inter branch) والغرض من ذلك توفير السرعة والدقة في خدمة العملاء.

❖ الخدمات المصرفية المستقبلية المقرر تنفيذها خلال العام 2004م

- خدمة الصراف الآلي في الفروع والمحلات التجارية الكبيرة.
- خدمة الرسائل القصيرة من جهاز السيار "SMS" .
- خدمة (Internet Banking) لتسهيل متابعة حسابات العملاء من أي مكان.

هذا هو المستقبل المشرق للبنك التجاري اليمني ، بالإضافة إلى الخدمات المعروفة في الوقت الحاضر التي منها :

1- قبول الودائع بأنواعها محلية وأجنبية.

2- منح القروض والتسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة لجميع القطاعات المختلفة.

3- تقديم خدمات الحوالات المصرفية الصادرة والواردة بالعملات المحلية والأجنبية.

4- بيع وشراء الشيكات السياحية.

5- بطاقات الائتمان (Master Card - Visa) .

6- خدمات (Money Gram) كأسرع وسيلة لاستقبال وإرسال الحوالات الفورية.

7- إدخال نظام (سوفت) في مراسلات البنك الخارجية.

الإدارة العامة : شارع الزبيري - عمارة الرويشان - ص.ب: 19845

تلفون: 277224

فاكس: 277291

سوفت: YECOYESA SWWFT:

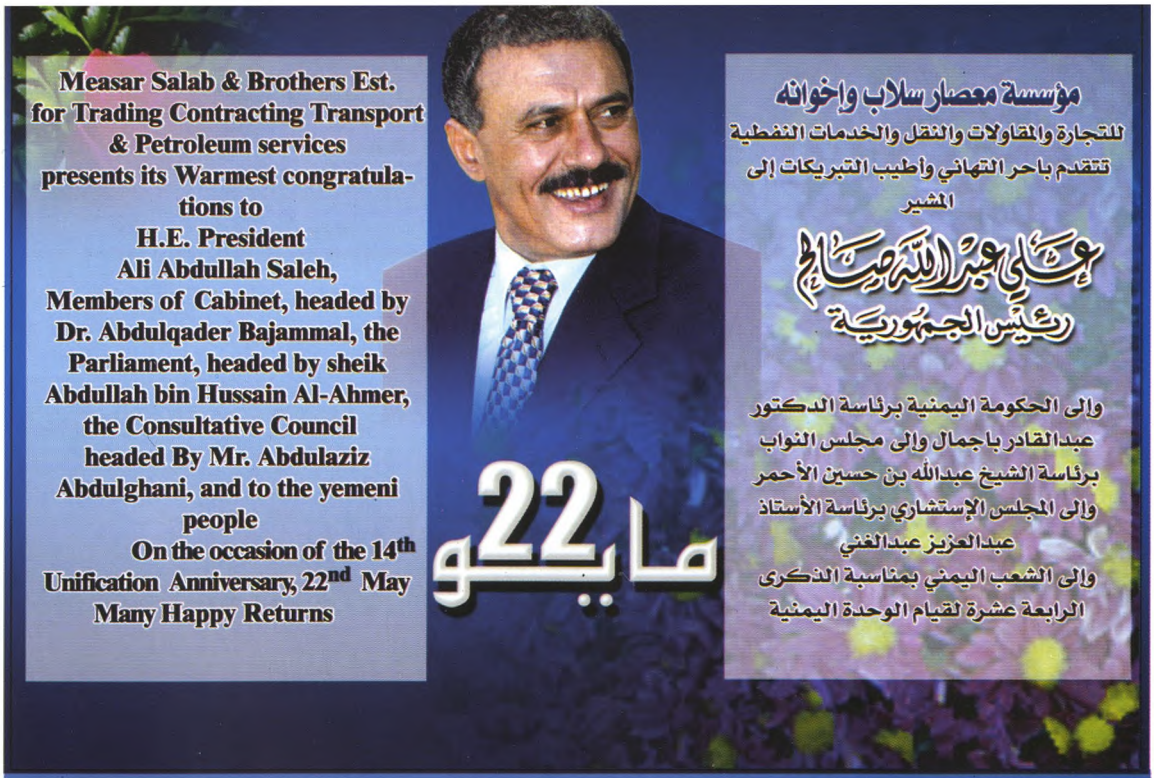

تعتبر مؤسسة معصار سلاب وإخوانه من الشركات الرائدة في مجال المقاولات والنقل والخدمات النفطية في الوطن العربي، حيث انشأت في عام 1975 وتمتلك المؤسسة كادر وظيفي مؤهل وامكانيات مادية وبشرية عملاقة لتغطية كافة أعمال المشاريع والمقاولات داخل اليمن، وتم تأهيل مؤسسة معصار ضمن تسعة مقاولين أساسيين من أجمالي أكثر من 52 شركة تقدمت الى مناقصة عقد الصيانة العامة لقطاع المسيلة تحت إشراف دقيق من قبل كل من وزارة النفط والثروات المعدنية وشركة كندیان نکسن، وذلک لتوفير كافة خدمات الصيانة وحقولها النفطية في منطقة المسيلة حضرموت.

ونتيجة لخبرة المؤسسة فقد قامت بتنفيذ عدد من الإعمال المدنية شملت إنشاء الحاجز المائي، تنفيذ الكريفات والنقل الثقيل داخل وخارج محافظات الجمهورية. وكذلک تقوم المؤسسة بجميع أعمل الحفر والتسوية للمواقع وتشييد المنشات البحرية وتمديد أنابيب النفط في وادي عرف في حضرموت التابع لشركة كندیان نکسن، حيث قامت المؤسسة بتوريد القوى العاملة من بناء المنطقة لإجراءات الإصلاحات اللازمة والنكسية للأنبوب بالصخور والأسلاك مع بعض الأعمال وتقديم أفضل الخدمات في هذا المجال.

قامت المؤسسة بشق وسفلتة طريق مدينة الشرف والدليل بطول 42 كيلومتر ومشروع طريق معبر الجمعة بطول 67 كم، ومع كافة الإعمال المدنية وتشمل أعمال الشق والردم والتفجيرات الصخرية في بعض المواقع والعبارات ومجاري التصريف وحواجز السيول حيث تحققت نسبة انجاز عالية وفقا للدراسات الموضوعية وطبقا للمواصفات العالمية الخاصة .

كما قامت المؤسسة بعمل مشروع طريق مفرق الشرق - المعدالة- عزلة الثلوث- سوق الشرم في محافظة ذمار. وسيتم تسليم العمل في أقل وقت ممكن.

من الأنشطة العامة للمؤسسة :

1- تشييد وإنشاء الطرقات والمباني .
2- جميع أعمال الحفر والتسوية للمواقع.
3- بناء خزانات وتركيب هناجر.
4- أعمال اللحام وتمديد الأنابيب .
5- نقل ثقيل وخفيف.
6- الخدمات النفطية وتوفير الأيدي العاملة .
7- أعمال خاصة بخدمات وتشييد المنشات البحرية (تمديد أنابيب ، حواجز مائية)

الخدمات المحلية :

مثل الصيانة العامة- التخليص الجمركي - توفير الأيدي العامة - التعهدات الغذائية - خدمات الشركات النفطية.

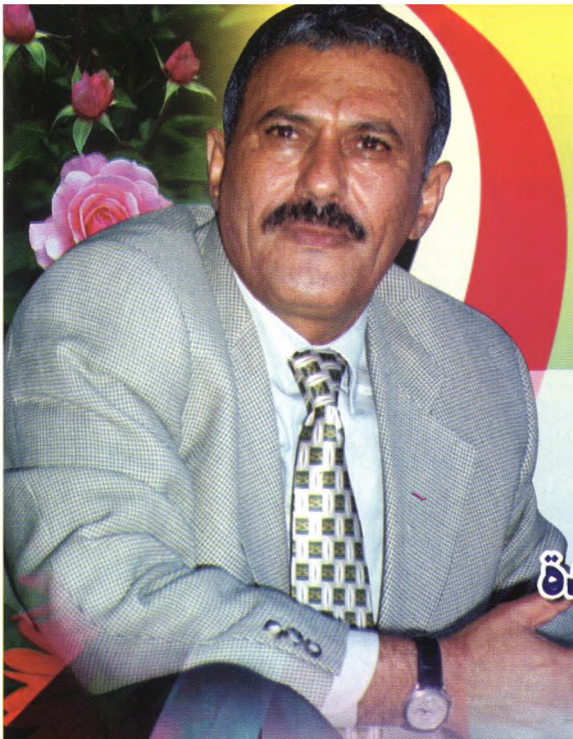

22 مايو

تتقدم

شركة أسماك اليمن المحدودة

Yemeni Fish

Yemeni Fish
The quality fresh fishery of Yemen

بأطيب التهاني والتبريكات إلى فخامة الأخ

علي عبدالله صالح

حفظه الله

رئيس الجمهورية

بمناسبة احتفالات الشعب اليمني بحول الذكرى

الرابعة عشر ليوم 22 مايو

يوم تحقيق الوحدة اليمنية

متمنين دوام التقدم والازدهار للوطن اليمني

الذي يشهد إنجازات تنموية كبيرة

في ظل راعية فخامته الحكيمة

وكل عام وأنتم بخير

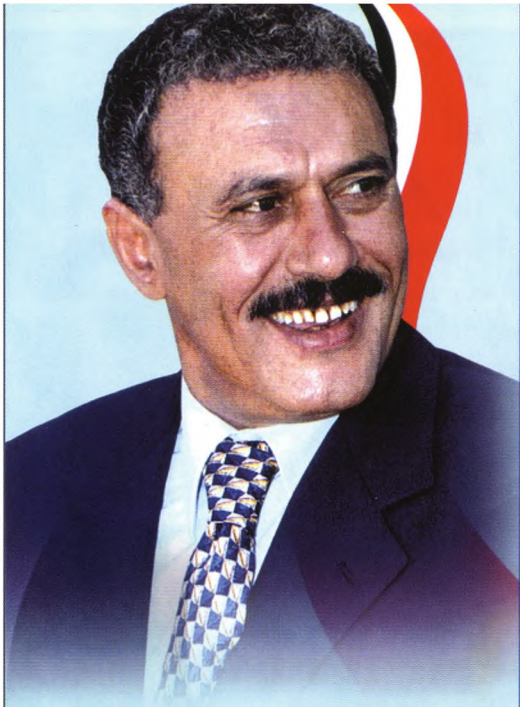

22 مايو

22 مايو الإشراقة الوحدوية اليمانية الوضاءه تتجلى نورها في سماء الكون معلنتا نهاية عهد الانقسام والتشطير ومؤكدا انطلاقة عهد جديد عنوانه الوحدة والديمقراطية والتنمية والبناء والنهوض الشامل باليمن أرضا وإنسانا وبهذه المناسبة العظيمة والغالية

يتقدم

البنك الأهلي اليمني

بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى فخامة الرئيس

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

وإلى أبناء شعبنا اليمني الأبي بمناسبة الذكرى (14) ليوم الوحدة الوطنية يوم 22 من مايو. سائلين الله عز وجل أن يعيده على شعبنا بمزيد من التقدم والازدهار تحت رأيه قيادتنا السياسية الحكيمة

الأستاذ/ عبدالرحمن محمد الكهالي

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

٢٢ مايو

تطل علينا الذكرى الرابعه عشر لتحقيق الوحدة اليمنية المباكرة وقد شهدت بلادنا تطورنا كبيراً في شتى المجالات فإحتفالنا اليوم بهذا الحدث التاريخي لقيام الجمهورية اليمنية والذي يهل علينا ببشائر الخير والعطاء والتقدم.

تتقدم شركة صناعة السجائر والكبريت الوطنية المحدودة بهذه المناسبة وترفع اسمى آيات التهاني وأعطر التبريكات إلى فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

وقائد المسيرة ورمزها الوحدوي

وإلى كافة أبناء شعبنا اليمني الأصيل متمنيين أن تعود هذه المناسبة وكل المناسبات واليمن في تطور وإزدهار

الشيخ/ صالح سالم باثواب

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

شركة صناعة السجائر والكبريت الوطنية المحدودة

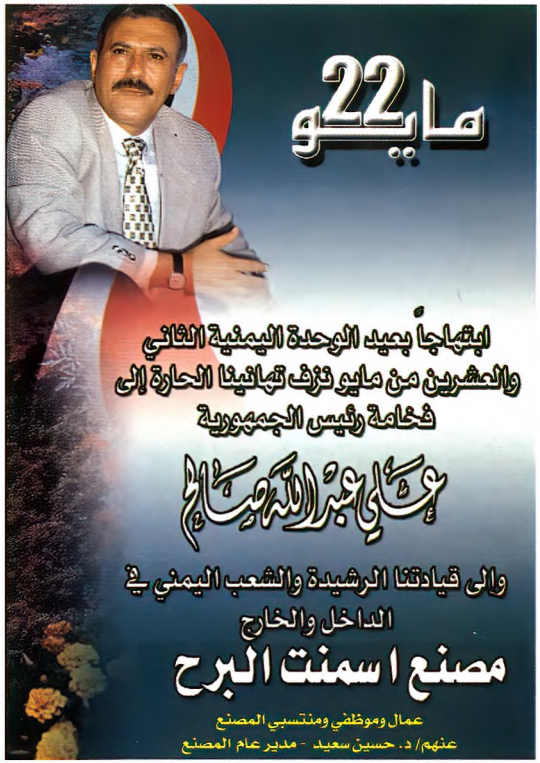
22 مايو
ابتهاجاً بعيد الوحدة اليمنية الثاني والعشرين من مايو نزف تهانينا الحارة إلى فخامة رئيس الجمهورية
علي عبدالله صالح
وإلى قيادتنا الرشيدة والشعب اليمني في الداخل والخارج
مصنع اسمنت البرح
عمال وموظفي ومنتسبي المصنع
عنهم/ د. حسين سعيد - مدير عام المصنع

22 مايو
يتقدم العميد/
طه عبدالله هاجر
محافظة محافظة عمران
رئيس المجلس المحلي
وكافة أبناء المحافظة
بأحر التهاني والتبريكات
إلى فخامة الأخ الرئيس المشير/
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
محافظة عمران

22 مايو
نتقدم إلى باني نهضة اليمن الحديث
فخامة الأخ /
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
بمناسبة الثاني والعشرين من مايو العيد الرابع عشر لقيام الوحدة اليمنية وإلى كافة الشعب اليمني الكريم أملين مزيداً من التقدم والازدهار في ظل القيادة الحكيمة ..
البنك العربي ش م ع
ARAB BANK plc
اكبر شبكة مصرفية عربية

Taiz University

Represented by its Rector *Dr. Mohamed Abdullah Al-Sufi*
Vice rectors, all academic staff and employees
presents its heartfelt wishes and congratulations to

Ali Abdullah Saleh

and to the Yemeni people
on the occasion of the 14th anniversary of 22 May Reunification Day.
Many Happy Returns

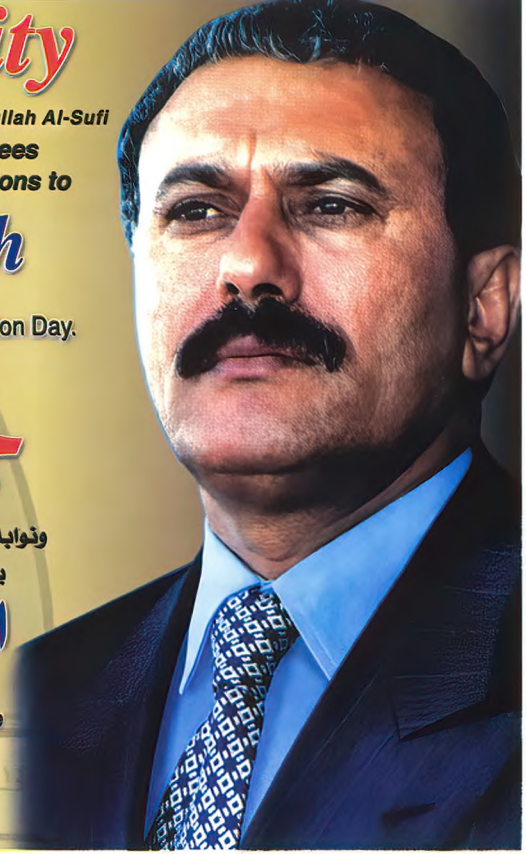

جامعة تعز

د. محمد عبد الله الصوفي - رئيس الجامعة
ونوابه والأمين العام وأعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين في الجامعة
يتقدمون بأحر التهاني والتبريكات إلى فخامة رئيس الجمهورية

المشير علي عبدالله صالح

وبمناسبة قدوم الذكرى الرابعة عشر لعيد أعياد اليمن لإعاده وحدته المباركة.
وكل عام والجميع بخير...

REUNIFICATION DAY

شركة البحر الأحمر للمنظفات المحدودة

تتقدم بخالص آيات التهاني والتبريكات
لفخامة الأخ /

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

22 مايو

وإلى كافة أبناء الشعب اليمني العظيم
بمناسبة حلول الذكرى الرابعة عشر للثاني
والعشرين من مايو يوم الوحدة اليمنية المجيدة
وكل عام وأنتم بخير

كافة موظفي ومنتسبي الشركة

عنهم :

م. محمد علي صالح الحاشدي	رئيس مجلس الادارة
عبد الوهاب علي صالح الحاشدي	المدير العام
إبراهيم محمد علي الحاشدي	نائب المدير العام

طباعة الدار العربية للإعلان صنعاء ٢٦٣٣٦٢

معاً مع القائد نحو مستقبل أكثر تألقاً

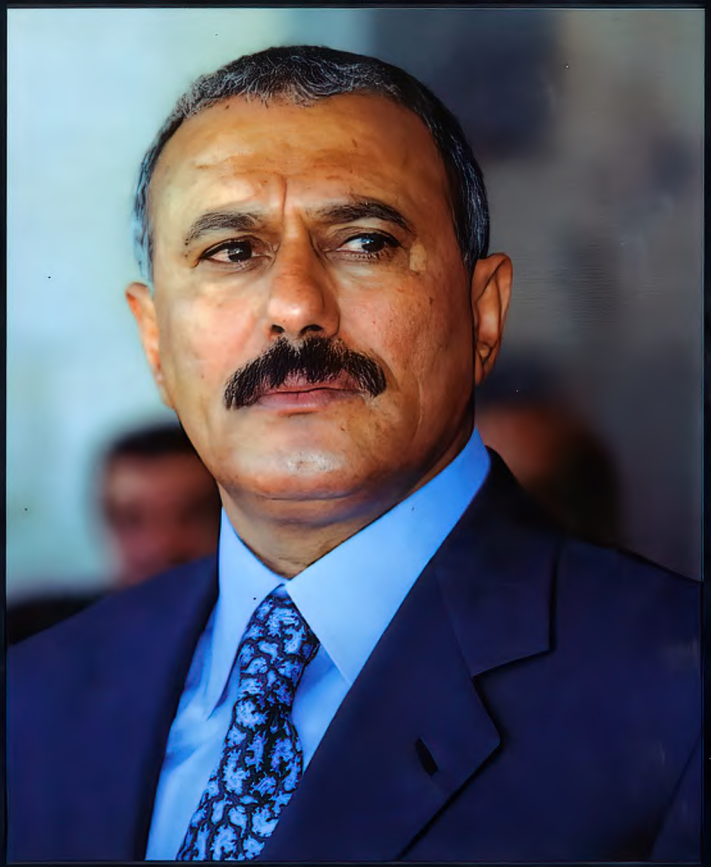

نعاهدكم فخامة الرئيس على أن نكون معكم يداً واحدة في بناء اليمن الحديث والمزدهر

من جميع المشاركين في رعاية وإعداد هذا الإصدار

YEMEN TIMES